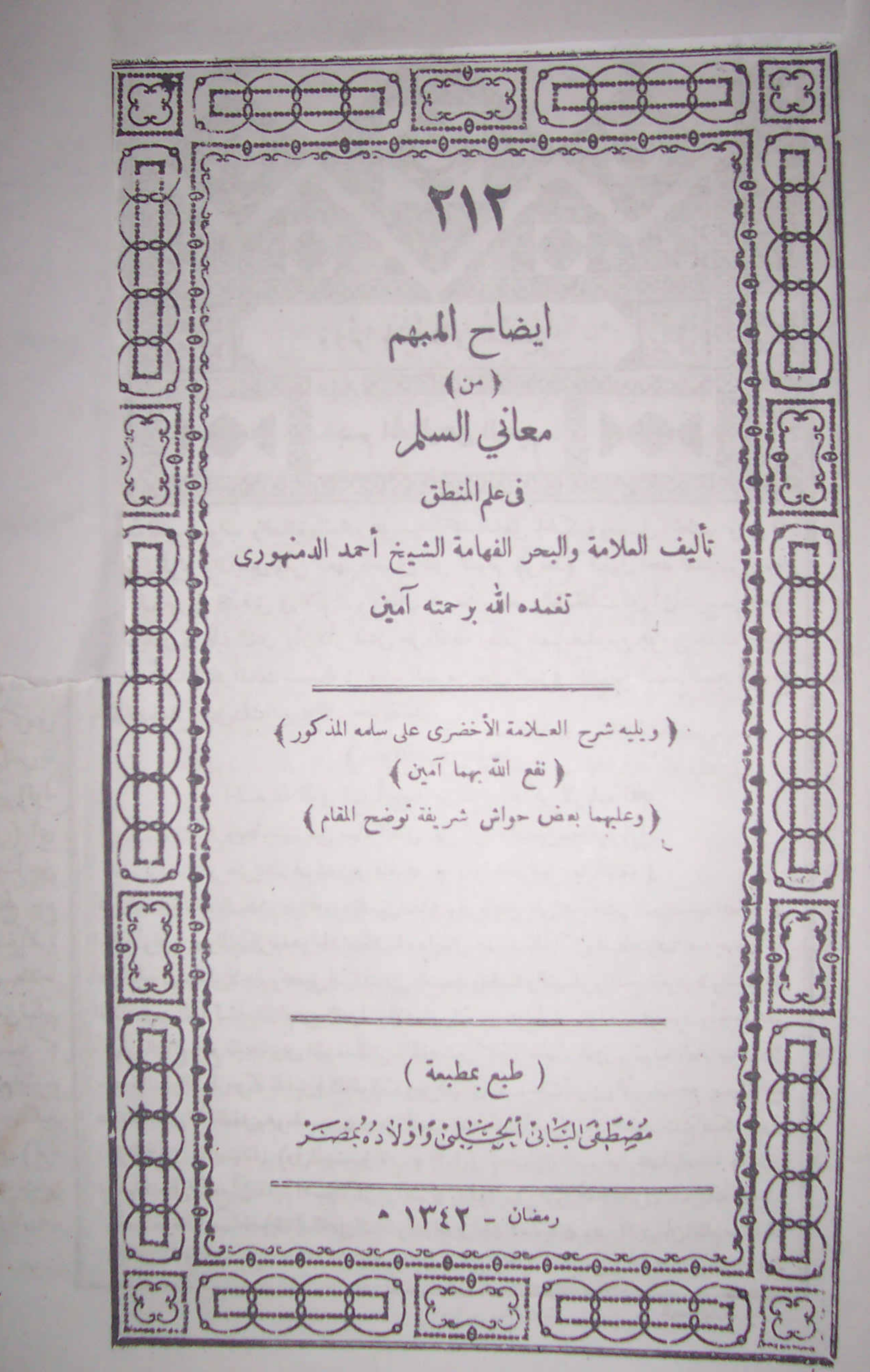


٢١٢

ايضاح المبهم

﴿ من ﴾

معاني السلم

في علم المنطق

تأليف العلامة والبحر الفهامة الشيخ أحمد الدمنهورى

تغمده الله برحمته آمين

﴿ ويليه شرح العلامة الأخضرى على سلمه المذكور ﴾

﴿ نفع الله بهما آمين ﴾

﴿ وعليهما بعض حواش شريفة توضح المقام ﴾

(طبع بمطبعة)

مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

رمضان - ١٣٤٢ هـ



الحمد لله الملهم للصواب والصلاة والسلام على سيدنا محمد الناطق بالحكمة وفصل الخطاب وعلى آله وأصحابه الكرام والتابعين ومن تبعهم باحسان على الدوام ﴿و بعد﴾ فيقول أحمد الدمنهورى بلغه الله الآمال ورزقه التوفيق فى الاقوال والافعال قد سألنى بعض الطلبة المبتدئين أن أشرح سلم المنطق شرحا يكون فى غاية االلين وأن لاأزيد على حل ألفاظه ليظفر بفهم معناه من هو من حفاظه فأجبته لذلك مستعينا بالقادر المالك مسميا له ﴿بايضاح المبهم من معانى السلم﴾ طالبا من السميع البصير أن ينفع به كما نفع باصله أنه على ذلك قدير * قال رحمه الله تعالى

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى قد أخرجا * نتائج الفكر لارباب الحجا

وحط عنهم من سماء العقل * كل حجاب من سحاب الجهل

حتى بدت لهم شموس المعرفه * رأوا مخدراتها منكشفه ﴾

أقول الحمد لغة الثناء بالكلام على المحمود بجميل صفاته وعرفا فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب انعامه على الحامد أو غيره * والشكر لغة هو الحمد اصطلاحا مع ابدال الحامد بالشاكر وعرفا صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه الى ما خلق لاجله وتحقيق الكلام على البسملة والحمدلة والشكر والمدح لغة وعرفا والنسبة بين الثلاثة فى رسالتنا كشف اللثام عن مخدرات الافهام والله علم على الذات الواجب الوجود. وأخرج بمعنى أظهر والنتائج جمع نتيجة وهى المقدمة اللازمة للمقدمتين كالعالم حادث اللازم لقولنا العالم متغير وكل متغير حادث والفكر حركة النفس فى المعقولات وحركتها فى المحسوسات تخييل والأرباب جمع رب والمراد به هنا الصاحب والحجا العقل وهو مقصور * ومعنى البيت الحمد لله الذى أظهر لارباب العقول نتائج أفكارهم وفى ذكر النتائج براعة استهلال (وفى البيت سؤالان * الاول) لم حمد بالجملة الاسمية ولم يحمد بالفعلية (الثانى) لم قدم الحمد على الله مع أن تقديم الاسم الكريم أهم * والجواب عن الاول أنه حمد المولى لذاته وذاته سبحانه ثابتة مستمرة فناسب الحمد بالجملة الدالة على الثبات والدوام وهى الجملة الاسمية * وعن الثانى بان المقام مقام الحمد وان كان ذكر الله أهم فى نفسه فقدمت الاهمية العارضة على الاهمية الذاتية مراعاة للبلاغة التى هى مطابقة

الكلام

(قوله الذى قد أخرجا) بالف الاطلاق, وقد فسر الشيخ الملوى الاخراج بالاظهار والاحسن أن يفسر بالايجاد لانه أبلغ من الاظهار ولان شأن الاظهار أن يكون لموجود قبل وما هنا ليس كذلك وقد للتحقيق ومن المعلوم أن الموصول مع صلته فى قوة المشتق فقوله الذى قد أخرجا فى قوة المخرج ولم يعبر به مع ورود اطلاقه عليه تعالى خلافا لمن زعم عدم وروده قال تعالى والله مخرج ما كنتم تكتمون لعله لعدم شهرته وعدم ذكره فى الاسماء الحسنى المعروفة اه باجورى (قوله نتائج الفكر) أى النتائج التى تنشأ عن الفكر والنتائج جمع نتيجة وهى لغة الثمرة والفائدة واصطلاحا القول اللازم من تسليم قولين لذاتهما كما يصرح به كلام الشيخ الملوى فى شرحه الكبير فى باب القياس (قوله لارباب الحجا) متعلق بقوله اخرجا والارباب جمع رب

الكلام لمقتضى الحال (قوله وحط) بمعنى أزال ومن فى قوله من سماء العقل بمعنى عن وهى ومجرورها بدل مما قبله أى أزال عن عقلهم الذى هو كالسماء بجامع كون كل منهما محلا لطلوع الكواكب فكواكب العقل معنوية وهى المعانى والاسرار وكواكب السماء حسية والأصل من عقل كالسماء فحذفت أداة التشبيه وأضيف المشبه به للمشبه بعد تقديمه عليه وهذا العمل جار فى قوله من سحاب الجهل اذ أصله من جهل كالسحاب ففعل به ما تقدم والجامع بين الجهل الذى هو عدم العلم بالشئ والسحاب كون كل منهما حائلا ومعنى البيت وحط عن عقولهم التى هى كالسماء كل حجاب أى حائل من الجهل الذى هو كالسحاب (وفى هذا البيت سؤالان * الأول) عطف حط على أخرج من أى قبيل (الثانى) أن الجهل أمر عدمى والسحاب أمر وجودى ولا يصح تشبيه العدمى بالوجودى * والجواب عن الأول أنه من قبيل عطف السبب على المسبب لان ازالة الحجاب سبب فى اظهار النتائج * وعن الثانى بان الجهل كما يقال فيه عدم العلم بالشئ يقال فيه ادراك الشئ على خلاف ما هو به فلم يكن عدميا فصح التشبيه (قوله حتى بدت) أى ظهرت غاية للحط (قوله شموس المعرفة) أى معرفة كالشموس ففعل به ما تقدم والمخدرات المستترات لان الخدر معناه الستر ومنكشفة ظاهرة والمقصود من البيت انتهاء زوال الحجاب عن عقولهم بظهور شموس المعارف التى كانت مستترة لدقتها (وفى هذا البيت سؤالان * الأول) أن البيت الاول يغنى عنه * الثانى كان الاولى بعد أن وقع منه ذكره أن يذكر الاول بجنبه أو يذكره بجنب الاول لكون كل منهما مسببا عن ازالة الحجب * والجواب عن الاول أن النتائج فى البيت الاول أعم من أن تكون بعيدة مستورة بسبب دقتها أولا وما فى البيت الثانى خاص بالمستورة البعيدة فلم يغن البيت الاول عنه * وعن الثانى بانه قدم البيت الاول حرصا على براعة الاستهلال فلم يتأت جعله بجنب البيت الثالث واضطر الى تأخير الثالث لكونه غاية لما قبله فلم يتأت جعله بجنب الاول * ثم قال

﴿نحمده جل على الانعام * بنعمة الايمان والاسلام * من خصنا بخير من قد أرسلا
وخير من حاز المقامات العلى * محمد سيد كل مقتفى * العربى الهاشمى المصطفى
صلى عليه الله مادام الحجا * يخوض من بحر المعانى لججا * واله وصحبه ذوى الهدى
* من شبهوا بأنجم فى الاهتدا﴾

أقول حمدا لمولى سبحانه وتعالى حمدا مطلقا أولا وحمده حمدا مقيدا ثانيا ليحصل له الثوابان المندوب على الحمد الاول والواجب على الحمد الثانى وليكون شاكرا ربه على إلهامه للحمد الاول لان الهامه اياه نعمة تحتاج الى الشكر عليها وقوله جل بمعنى عظم والانعام هو اعطاء النعمة والايمان تصديق القلب بما جاء به النبى ﷺ من الاحكام والاسلام هو الافعال الظاهرة كالصلاة والصوم لكنهما متلازمان شرعا * ومعنى البيت نثنى عليه سبحانه وتعالى لاجل انعامه علينا بهاتين النعمتين اللتين بهما انقاذ المهجة من النار (وفى البيت سؤالان * الاول) لم حمد أولا بالجملة الاسمية وهنا بالجملة الفعلية (الثانى) لم حمد على الانعام الذى هو الوصف ولم يحمد على النعمة * والجواب عن الاول أن الحمد هنا متعلقه النعم وهى متجددة فناسب أن يحمد بما يدل على التجدد وهى الجملة الفعلية * وعن الثانى بان الحمد على النعمة يوهم اختصاص الحمد بها دون غيرها بخلاف الحمد على الوصف وقوله من خصنا من اسم موصول بدل من الضمير المعمول لنحمد وخصنا أى معاشر المسلمين ومن بمعنى رسول وحاز بمعنى جمع والمقامات المراتب والعلى الرفيعة ومحمد ﷺ بدل من خير والسيد متولى أمر السواد أى الجيوش الكثيرة وهو ﷺ متولى أمر العالم باسره والمقتفى المتبع بفتح الباء واذا كان سيد المتبوعين فهو سيدنا بعين من

(قوله وحط الخ) معطوف على قوله أخرجا الى آخره من عطف السبب على المسبب أو المعلول على علته الغائية كما يفيده كلام الشيخ الملوى فى شرحه الكبير اه باجورى (قوله مادام الخ) ما مصدرية بمعنى أنها آلة فى سبك ما بعدها بمصدر ظرفية فلذلك فسرت بمدة فالمعنى مدة دوام الخ وليس المراد تقييد الصلاة بهذه المدة بل المراد تأبيدها فكأنه قال صلى عليه الله دائما وأبدا جريا على ما هو عادة العرب من ذكرهم مثل ذلك ويريدون التأبيد وقوله الحجا هو بالكسر والقصر العقل كما تقدم (قوله يخوض) فيه مجاز عقلى لان فيه اسناد الشئ لغير من هو له فان الخائض حقيقة النفس وانما العقل آلة كما مر (قوله وآله وصحبه) عطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار وهو جائز على الصحيح عند المحققين ومن أدلته قراءة من قرأ تساءلون به والارحام بجر الارحام ومن منع ذلك يحمل هذه القراءة على القسم والآل اسم جمع لا واحد له من لفظه والمراد به فى هذا المقام أقاربه ﷺ وقيل أتقياء أمته وقيل جميع أمة الاجابة وهو الاولى ليشمل كل مؤمن ولو عاصيا (قوله ذوى الهدى) صفة للصحب فقط وكذا قوله من شبهوا الخ لان التشبيه ليس الا للصحب كما يعلم مما يأتى وجعل الاول لكل من الآل والصحب والثانى للصحب فقط لا يخفى ما فيه من البعد والمراد بالهدى الاهتداء اه باجورى

باب أولى والعربى نسبة للعرب والهاشمى نسبة لبنى هاشم والمصطفى المختار والصلاة فى اللغة العطف فان أضيف الى الله سمى رحمة أو الى الملائكة سمى استغفارا أو الى غيرهما سمى دعاء والحجا تقدم أنه العقل واللجج جمع لجة وهى مافيه صعوبة من الماء الغزير والمراد بها هنا المعانى الصعبة وآل النبى فى مقام الدعاء كل مؤمن تقى وصحبه اسم جمع لصاحب بمعنى صحابى وهو من اجتمع به ﷺ مؤمنا به وذوى جمع ذو بمعنى صاحب أى أصحاب الهدى وقوله من شبهوا الخ أى فى قوله ﷺ أصحابى كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم فحذف الفاعل هنا للتعظيم (وفى هذه الابيات الاربعة أربعة أسئلة * الاول) مامدلول الضمير فى خصنا (الثانى) أن قوله بخير من قد أرسلا يفيد معنى قوله سيد كل مقتفى فما وجه عدم الاقتصار عليه (الثالث) أنه قيد الصلاة بدوام خوض العقل لجا من بحر المعانى مع أن الاولى التعميم (الرابع) لم قدم الآل على الصحب مع أن فيهم من هو أشرف الانام بعد المصطفى ﷺ وهو أبو بكر * فالجواب عن الاول أن مدلول الضمير يصح أن يكون أمة الاجابة كما قدرته ويصح أن يكون أمة الدعوة فيدخل الكفار بدليل وما أرسلناك الارحمة للعالمين اذ مامن عذاب الاوعند الله أشد منه فعدم تعذيب الكفار بالاشد اكراما له ﷺ * وعن الثانى بان فى الوصف بالسيادة اشعارا بعموم رسالته ﷺ وان الانبياء والمرسلين من أمته ﷺ فهو متولى أمر الجميع * وعن الثالث بأن القيد فى الصلاة ليس مرادا بل المراد التعميم فى جميع الاوقات * وعن الرابع بان الصلاة ثبتت على الآل نصا فى قوله ﷺ قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الحديث وعلى الصحب بالقياس على الآل فاقتضى ذلك التقديم * ثم قال

(وبعد فالمنطق للجنان * نسبته كالنحو للسان
فيعصم الافكار عن غى الخطا * وعن دقيق الفهم يكشف الغطا
فهاك من أصوله قواعدا * تجمع من فنونه فوائدا)

أقول لفظة بعد تكون ظرف زمان كما فى قولك جاء زيد بعد عمرو وظرف مكان كما فى قولك دار زيد بعد دار عمرو ويصح استعمالها هنا فى المعنيين باعتبار أن زمن النطق بما بعدها بعد زمن النطق بما قبلها أو باعتبار أن مكانه فى الرقم بعده وهى هنا دالة على الانتقال من كلام الى آخر فلا يؤتى بها فى أول الكلام والمنطق مصدر ميمى يطلق بالاشتراك على النطق بمعنى اللفظ وعلى الادراك والمراد به هنا الفن المؤلف فيه هذا الكتاب سمى بهذا الاسم لانه يقوى الادراك ويعصمه عن الخطأ فهو قانون تعصم مراعاته الذهن عن الخطأ فى فكره فمن راعى قواعد هذا الفن لا يتطرق اليه الخطأ فى الفكر كما أن من راعى قواعد النحو لا يتطرق اليه الخطأ فى المقال والى هذا المعنى أشار بقوله فالمنطق للجنان * نسبته كالنحو للسان فيعصم الافكار أى يحفظها عن غى الخطأ والجنان يطلق على القلب والمراد به هنا القوى الفكرية واضافة غى الى الخطأ من اضافة العام الى الخاص اذ الغى الضلال والخطأ نوع منه (قوله وعن دقيق الفهم) من اضافة الصفة الى الموصوف فالمصدر بمعنى اسم المفعول أى المفهوم الدقيق والغطا بكسر الغين والمعنى أن من تمكن من هذا الفن صار النظرى من المعانى المستورة ضروريا مكشوفا واضحا له وهذا أمر مشاهد لا يحتاج لبيان وهاك اسم فعل بمعنى خذ وقواعدا معموله ومن أصوله حال من قواعد ومن تبعيضية أى خذ قواعد هى بعض أصوله أى قواعده اذ القاعدة والاصل بمعنى واحد وهو أمر كلى ينطبق على جميع جزئياته كقول النحاة الفاعل مرفوع وقول المناطقة الموجبة الكلية عكسها موجبة جزئية والفنون الفروع والفوائد جمع فائدة وهى فى الاصل ما استفيد من علم أو مال والمعنى أن هذه القواعد تجمع فروعا والفروع تشتمل على فوائد * ثم قال

(قوله فالمنطق الخ) أى فاقول المنطق الخ فاندفع مايرد من أنه يجب أن يكون مضمون الجزاء مرتبا على فعل الشرط ووجه الاندفاع أن مضمون الجزاء فى الحقيقة الاخبار بالكون المذكور لا نفسه ولا شك أنه مترتب على فعل الشرط نعم يرد حينئذ أنهم نصوا على أنه يجب حذف الفاء اذا كان المحذوف قولا ويجاب بان هذا ليس متفقا عليه بل طريقة لبعضهم فيكون المصنف قد جرى على الطريقة الاخرى القائلة بعدم وجوب حذف الفاء كما نقله بعضهم عن همع الهوامع للسيوطى وأشار المصنف بهذا الى ثمرة هذا الفن التى هى أحد المبادى العشرة وقوله عن غى الخطا متعلق بقوله يعصم والغى الضلال وهو ضد الهدى كما فى القاموس وغيره سواء كان عن عمد أو عن سهو والخطأ الضلال اذا كان عن سهو وقيل اذا كان عن عمد وقيل مطلقا ففيه ثلاثة أقوال حكاها صاحب القاموس فعلى الاولين تكون اضافة الغى اليه من اضافة العام للخاص كما فى شجر أراك وهى المسماة عندهم بالاضافة التى للبيان وأما على الاخير فهى من اضافة أحد المترادفين للآخر فسقط مالبعضهم هنا اه باجورى (سميته

﴿سميته بالسلم المنورق * يرقى به سماء علم المنطق * والله أرجو أن يكون خالصا
لوجه الكريم ليس قالصا * وأن يكون نافعا للمبتدى * به الى المطولات يهتدى﴾

أقول الضمير المتصل بسميته يعود على المؤلف المفهوم من السياق وسمى يتعدى لمفعولين للاول بنفسه وللثانى بنفسه أو بالباء كما هنا والسلم ماله درج يتوصل به من سفل الى علو واستعماله فى المعانى مجاز والمنورق بتقديم النون المزين يرقى يصعد وعلم المنطق المراد به المسائل وشبه تلك المسائل بالسماء بجامع البعد والمعنى أن هذه المسائل التى نظمتها وسميتها بالسلم سهلة يتوصل بها الى المسائل البعيدة الصعبة ثم طلب من المولى سبحانه أن يكون تأليف هذا الكتاب خالصا من الرياء فقال والله أرجو الخ أى أؤمل والوجه الذات والقالص الناقص ثم طلب منه سبحانه أن ينفع به المبتدى وأن يتوصل به الى الكتب المطولات فقال وأن يكون الخ والمبتدى من ليس له قدرة على تصوير مسائل الفن الذى يقرأ فيه فان قدر على ذلك فمتوسط وان قدر على اقامة دليلها فمنته وقد أجاب المولى سبحانه المؤلف بعين ما طلب فكل من قرأ كتابه هذا بنية واعتناء يفتح الله عليه فى هذا العلم وقد شاهدنا ذلك وقد أخبرنا شيخنا عن أشياخه أن المؤلف كان من أكابر الصوفية وكان مجاب الدعوة رحمه الله تعالى ونفعنا ببركاته وأعاد علينا من صالح دعواته * ثم قال

﴿فصل فى جواز الاشتغال به﴾

﴿والخلف فى جواز الاشتغال * به على ثلاثة أقوال * فابن الصلاح والنواوى حرما
وقال قوم ينبغى أن يعلما * والقولة المشهورة الصحيحه * جوازه لكامل القريحه
ممارس السنة والكتاب * ليهتدى به الى الصواب﴾

أقول ذكر فى هذا الفصل حكم الاشتغال بعلم المنطق لكونه من المبادى العشرة التى ينبغى لكل شارع فى علم أن يقف عليها ليكون على بصيرة فيما شرع فيه وقد استوفى مبادى هذا الفن شيخ مشايخ شيخنا سيدى سعيد قدورة فى شرحه لهذا الكتاب فمنها الاسم وقد تقدم أن هذا العلم يسمى المنطق ويسمى معيار العلوم وعلم الميزان * ومنها التعريف وتقدم تعريف هذا العلم فى الشرح * ومنها النسبة وتقدمت فى قول المتن نسبته الخ * ومنها الحكم وذكره المصنف فى هذا الفصل وبقية المبادى فى الشرح المذكور * واختلفوا فى الاشتغال به على ثلاثة أقوال (الاول) المنع منه وبذلك قال النووى وابن الصلاح (الثانى) الجواز وبذلك قال جماعة منهم الغزالى قائلا من لم يعرفه لا ثقة بعلمه أى لا يأمن الذهول عنه عند الاحتياج اليه لعدم القواعد التى تضبطه (الثالث) وهو المشهور الصحيح التفصيل فان كان المشتغل ذكى القريحة قوى الفطنة ممارسا للكتاب والسنة جاز الاشتغال به والا فلا (واعلم) أن هذا الخلاف انما هو بالنسبة للمنطق المشوب بكلام الفلاسفة كالذى فى طوالع البيضاوى وأما الخالص منها كمختصر السنوسى والشمسية وهذا التأليف فلا خلاف فى جواز الاشتغال به بل لا يبعد أن يكون الاشتغال به فرض كفاية لتوقف معرفة دفع الشبه عليه ومن المعلوم أن القيام به فرض كفاية والله أعلم * ثم قال

﴿أنواع العلم الحادث﴾

﴿ادراك مفرد تصورا علم * ودرك نسبة بتصديق وسم * وقدم الاول عند الوضع
لانه مقدم بالطبع * والنظرى ما احتاج للتأمل * وعكسه هو الضرورى الجلى
وما به الى تصور وصل * يدعى بقول شارح فلتبتهل
وما لتصديق به توصلا * بحجة يعرف عند العقلا﴾

أقول لفظ أنواع مخرج للعلم القديم فانه لا تنوع فيه فانيانه بالحادث بعد ذلك تأكيد وإيضاح للمبتدى والعلم معرفة المعلوم ثم انه ينقسم الى تصور والى تصديق وكل منهما الى ضرورى والى نظرى فالاقسام أربعة فان

(قوله وقدم الاول الخ) أى وجوبا صناعيا كما صرح به المصنف فى شرحه واذا كان كذلك فالاولى قراءة الفعل فى عبارته بصيغة الامر ليفيد ذلك وان صح قراءته بصيغة الماضى المبنى للمجهول على أن المعنى أن العلماء قدموه والمراد أنه يجب تقديم ما يتعلق بالتصور على ما يتعلق بالتصديق (قوله عند العقلا) أل فيه للعهد والمعهود أرباب هذا الفن وبهذا يندفع ما قد يقال أن العوام لا يعرفون أن الموصل للتصديق يسمى حجة مع انهم عقلاء كذا يستفاد من كلام الشيخ الملوى الا أنه قال بعد أن فسر العقلاء بأرباب هذا الفن وأل فى العقلاء للكمال وناقشه بعض المحققين فى انه يقتضى أن أرباب غير هذا الفن ليسوا كاملين فى العقل قال وعمومه ظاهر الفساد اه باجورى

كان ادراك معنى مفرد فهو تصور كادراك معنى زيد وان كان ادراك وقوع نسبة فهو تصديق كادراك وقوع القيام فى قولنا زيد قائم وهذا معنى قوله ادراك مفرد البيت فزيد قائم اشتمل على تصورات أربعة تصوّر الموضوع وهو زيد وتصوّر المحمول وهو قائم وتصوّر النسبة بينهما وهو تعلق المحمول بالموضوع وتصور وقوعها فالتصوّر الرابع يسمى تصديقا والثلاثة قبله شروط له وهذا مذهب الحكماء ومذهب الامام أن التصديق هو التصورات الاربعة فيكون التصديق بسيطا على مذهب الحكماء ومركبا على مذهب الامام والمصنف ماش على مذهب الحكماء بتقدير مضاف فى كلامه بين درك ونسبة وهو وقوع ثم انك اذا أردت أن تكتسب التصوّر والتصديق وتعلمهما أو تعلمهما فالمراد بالوضع مايشمل ذلك فقدّم التصوّر على التصديق لانه مقدم عليه طبعا فيقدم وضعا وهذا معنى قوله وقدم الاول البيت ثم بين أن النظرى من كل من التصوّر والتصديق مااحتاج للتأمل والضرورى عكسه وهو مالايحتاج الى ذلك فالاقسام أربعة كما تقدم مثال التصوّر الضرورى ادراك معنى لفظ الواحد نصف الاثنين ومثال التصوّر النظرى ادراك معنى الواحد نصف سدس الاثنى عشر ومثال التصديق الضرورى ادراك وقوع النسبة فى قولنا الواحد نصف الاثنين ومثال التصديق النظرى ادراك وقوع النسبة فى قولنا الواحد نصف سدس الاثنى عشر وبما تقرر علم انحصار العلوم فى التصوّرات والتصديقات ولكل منهما مباد ومقاصد * فمبادى التصورات الكليات الخمس ومقاصدها القول الشارح ومبادى التصديقات القضايا وأحكامها ومقاصدها القياس بأقسامه فانحصر فن المنطق فى هذه الابواب الاربعة وأما بحث الدلالات ومباحث الالفاظ فانما ذكر فى كتب المنطق لتوقف بحث الكليات الخمس عليه ومن نظر الى أقسام القياس الخمسة عدّ الابواب ثمانية ومن عد مباحث الالفاظ مستقلا كانت الابواب عنده تسعة ثم ان المناطقة اصطلحوا على تسمية اللفظ المفاد به معنى مفرد بالقول الشارح كالحيوان الناطق فى تعريف الانسان المتوصل به الى معنى مفرد وهو معنى الانسان وهذا معنى قوله وما به الى تصوّر البيت واصطلحوا على تسمية اللفظ المفيد للتصديق حجة أى قياسا كالعالم متغير وكل متغير حادث المتوصل به الى النتيجة وهى العالم حادث وهذا معنى قوله وما لتصديق البيت * ثم قال

﴿أنواع الدلالة الوضعية﴾

﴿دلالة اللفظ على ماوافقه * يدعونها دلالة المطابقه وجزئه تضمنا ومالزم * فهو التزام ان بعقل التزم﴾

أقول مراده بالدلالة الوضعية اللفظية بدليل قوله فى البيت دلالة اللفظ ومراده فى البيت دلالة اللفظ الوضعية بدليل قوله فى الترجمة الوضعية فقد حذف من كل من الترجمة والبيت ماأثبت نظيره فى الآخر وهو نوع من الجناس يسمى احتباكا والدلالة فهم أمر من أمر كفهمنا الجرم المعهود من لفظ السماء فلفظ السماء يسمى دالا والجرم المعهود مدلولا * والدلالة بحسب الدال ستة أقسام لان الدال اما أن يكون لفظا كالمثال المتقدم أو غير لفظ كالدخان الدال على النار وكل منهما اما أن يكون دالا بالوضع أو بالطبع أو بالعقل مثال دلالة غير اللفظ الوضعية دلالة الاشارة على معنى نعم أولا ودلالة النقوش على الالفاظ ومثال الطبيعية دلالة الحمرة على الخجل والصفرة على الوجل ومثال العقلية دلالة العالم على موجده وهو البارى جل وعلا والدخان على النار ومثال دلالة اللفظ الوضعية دلالة الاسد على الحيوان المفترس والانسان على الحيوان الناطق ومثال الطبيعية دلالة الأنين على المرض وأح على ألم بالصدر ومثال العقلية دلالة كلام المتكلم من وراء جدار على حياته والصراخ على مصيبة نزلت بالصارخ والمختار من هذه الاقسام الدلالة اللفظية الوضعية فقولنا اللفظية مخرج لغير اللفظية بأقسامها الثلاثة وقولنا الوضعية مخرج للفظية الطبيعية والعقلية ثم هذه الدلالة ثلاثة أقسام مطابقية وتضمنية والتزامية فالاولى دلالة اللفظ على تمام ماوضع له كدلالة الانسان على مجموع الحيوان الناطق والثانية دلالته على جزء المعنى فى ضمنه كدلالته على الحيوان أو الناطق فى ضمن الحيوان الناطق

والثالثة

(قوله يدعونها دلالة المطابقة) أى يسمونها بذلك لمطابقة المعنى للفظه أولوضعه على ماتقدم والاضافة فى قوله دلالة المطابقة من اضافة المصاحب الى المصاحب (قوله ومالزم الخ) أى ودلالة اللفظ على مالزم فهو دلالة التزام فهو معطوف على ما قبله والفاء زائدة وهذا أولى مما أشار اليه الشيخ الملوى من أن الفاء واقعة فى جواب أما المحذوفة والتقدير وأما مالزم الخ على أن المعنى وأما دلالة اللفظ على مالزم الخ لانه يصير الكلام عليه مستأنفا غير متعلق بما قبله فيفوت حسن سبك التقسيم وما واقعة على شئ لا على لازم والا لضاع قوله لزم والاضافة فى قولهم دلالة الالتزام من اضافة المسبب للسبب وذكر الضمير فى قوله فهو التزام رعاية للخبر

والثالثة دلالته على أمر خارج عن المعنى لازم له كدلالته على قبول العلم وصنعة الكتابة على ما فيه وهذا معنى قوله دلالة اللفظ البيتين وسميت الاولى دلالة المطابقة لمطابقة الفهم للوضع اللغوى لان الواضع وضع اللفظ ليدل على المعنى بتمامه وقد فهمناه منه بتمامه والثانية دلالة تضمن لان الجزء فى ضمن الكل والثالثة دلالة التزام لان المفهوم خارج عن المعنى لازم له وقوله ان بعقل التزم أشار به الى أن اللازم لا بد أن يكون لازما فى الذهن سواء لازم مع ذلك فى الخارج كلزوم الزوجية للار بعة أم لا كلزوم البصر للعمى وأما اذا كان لازما فى الخارج فقط كسواد الغراب فلا يسمى فهمه من اللفظ دلالة التزام عند المناطقة وان سمى بذلك عند الاصوليين فالباء فى قوله بعقل بمعنى فى والمراد بالعقل الذهن أى القوة المدركة ثم ان كلا من دلالة التضمن والالتزام يستلزم دلالة المطابقة وهى لا تستلزمهما كما اذا كان المعنى بسيطا ولا لازم له ودلالة التضمن قد تجتمع مع دلالة الالتزام فيما اذا كان المعنى مركبا وله لازم ذهنى وتنفرد دلالة التضمن فيما اذا كان المعنى مركبا ولا لازم له ذهنيا وتنفرد دلالة الالتزام فيما اذا كان المعنى بسيطا كالنقطة وله لازم ذهنى والله أعلم * ثم قال

﴿فصل فى مباحث الالفاظ﴾

﴿مستعمل الالفاظ حيث يوجد * اما مركب واما مفرد * فأول مادل جزؤه على
جزء معناه بعكس ما تلا * وهو على قسمين أعنى المفردا * كلى وجزئى حيث وجدا
فمفهم اشتراك الكلى * كاسد وعكسه الجزئى﴾

أقول اللفظ اما أن يكون مهملا كديز أو مستعملا كزيد ولا عبرة بالمهمل ولذلك أهمله المصنف ثم المستعمل اما أن يكون مفردا واما أن يكون مركبا فالاول ما لا يدل جزؤه على جزء معناه كزيد والثانى مادل جزؤه على جزء معناه كزيد قائم والكلام على المركب بقسميه أعنى ما هو فى قوة المفرد وما كان محضا يأتى فى المعرفات والقضايا والاقيسة والمقصود هنا المفرد قسمان جزئى ان منع تصور معناه من وقوع الشركة فيه كزيد وكلى ان لم يمنع تصور معناه من وقوع الشركة فيه كالاسد وهو ستة أقسام كلى لم يوجد من أفراده فرد وكلى وجد منها فرد وكلى وجد منها أفراد وكل واحد من هذه الثلاثة قسمان الاول وهو الذى لم يوجد من أفراده فرد اما مع استحالة الوجود كاجتماع الضدين أو مع جواز الوجود كبحر من زئبق والثانى وهو الذى وجد من افراده فرد اما مع استحالة التعدد كالمعبود بحق أو مع جواز التعدد كشمس والثالث وهو ما وجد منه أفراد اما مع التناهى كالانسان أو مع عدم التناهى كنعيم أهل الجنة أو كمال الله تعالى ﴿فائد﴾ اللفظ يوصف بالافراد والتركيب حقيقة ووصف المعنى بهما مجاز والمعنى يوصف بالكلية والجزئية حقيقة ووصف اللفظ بهما مجاز * فان قلت كان الاولى للمصنف أن يقدم المفرد على المركب لانه جزؤه والجزء مقدم على الكل طبعا * فالجواب أن معنى المركب ثبوتى ومعنى المفرد عدمى والاثبات أشرف من النفى فقدمه عليه لذلك وبهذا يجاب عن تقديمه الكلى على الجزئى وقوله على جزء معناه بتحريك الزاى بالضم كما قرأ به شعبة من رواية عاصم * ثم قال

﴿وأولا للذات ان فيها اندرج * فانسبه أو لعارض اذا خرج * والكليات خمسة دون انتقاص
جنس وفصل عرض نوع وخاص * وأول ثلاثة بلا شطط * جنس قريب أو بعيد أو وسط﴾

أقول مراده بالاول الكلى فى قوله كلى أو جزئى يعنى أن الكلى ان كان داخلا فى الذات بان يكون جزأ من المعنى المدلول للفظ يقال له كلى ذاتى كالحيوان والناطق بالنسبة الى الانسان وان كان خارجا عن الذات بان لم يكن كذلك يسمى كليا عرضيا كالماشى والضاحك بالنسبة له وان كان عبارة عن الماهية كالانسان فهو ذاتى بناء على ان الذاتى ما ليس بعرضى والكلى الذاتى اما أن يكون مشتركا بين الماهية وبين غيرها أو مختصا بها فالاول يسمى جنسا كالحيوان بالنسبة للانسان والثانى يسمى فصلا كالناطق بالنسبة له والكلى العرضى اما أن يكون مشتركا أو مختصا فان كان مشتركا بين الماهية وغيرها يسمى عرضا عاما كالماشى بالنسبة للانسان

(قوله مستعمل الالفاظ الخ) أى المستعمل منها فالاضافة على معنى من وخرج عن ذلك المهمل فلا ينقسم الى ذلك لانه لا معنى له حتى يقال فيه المركب مادل جزؤه على جزء معناه والمفرد ما لا يدل جزؤه الى آخره (قوله حيث وجدا) أى فى أى تركيب وجد فيه المفرد فهى حيثية اطلاق كما فى نظيره والالف فيه للاطلاق اهـ باجورى

وان كان خاصا بها يسمى خاصة كالضاحك بالنسبة له والكلى الذى هو عبارة عن نفس الماهية كالانسان فانه عبارة عن مجموع الحيوان الناطق يسمى نوعا فهذه الكليات الخمس التى هى مبادى التصورات المشار اليها بقوله والكليات البيت ثم ان أولها وهو الجنس ثلاثة أقسام قريب كالحيوان بالنسبة للانسان و بعيد كالجسم بالنسبة له ومتوسط كالنامى بالنسبة له وهو المشار اليه بقوله وأول البيت * ثم قال

(فصل فى بيان نسبة الالفاظ للمعانى)

(ونسبة الالفاظ للمعانى * خمسة اقسام بلا نقصان تواطؤ تشاكك تخالف * والاشتراك عكسه الترادف)

أقول اللفظ اما أن يكون واحدا أو متعددا وعلى كل فالمعنى اما أن يكون واحدا أو متعددا فالاقسام أربعة فمثال اتحاد اللفظ والمعنى انسان ومثال اتحاد اللفظ وتعدد المعنى عين فانه يطلق على الباصرة والجارية وغيرهما فالقسم الاول ان اتحد المعنى فى أفراده سمى كليا متواطئا كالانسان وان اختلف فيها بالشدة والضعف سمى كليا مشككا كالبياض فان معناه فى الورق أقوى من معناه فى القميص مثلا والقسم الثانى وهو ما اتحد فيه اللفظ وتعدد المعنى يسمى مشتركا ومثال ما تعدد فيه اللفظ واتحد المعنى انسان و بشر فهما مترادفان والنسبة بينهما الترادف ومثال ما تعدد فيه اللفظ والمعنى انسان وفرس فهما متباينان على ما فيه والنسبة بينهما التباين فهذه الاقسام الخمسة التى ذكرها فى قوله ونسبة الالفاظ البيتين ومراده بالتخالف التباين * ثم قال

(واللفظ اما طلب أو خبر * وأول ثلاثة ستذكر
أمر مع استعلا وعكسه دعا * وفى التساوى فالتماس وقعا)

أقول اللفظ ان احتمل الصدق والكذب فهو خبر كزيد قائم وان وجد معناه به فهو طلب أى انشاء كقولك اعلم يا زيد والأول يأتى عند قوله * ما احتمل الصدق لذاته جرى * البيت والثانى ثلاثة أقسام لانه ان كان من مستعل كقول المخدوم لخادمه اسقنى ماء فهو أمر وان كان من الادنى كقول الخادم لسيده أعطنى درهما فهو دعاء وان كان من مساو يسمى التماسا كقول بعض الخدمة لبعض أعطنى عمامتى وهذا معنى قوله * واللفظ اما طلب أو خبر * البيتين وفى هذا المبحث كلام فى علم الاصول * ثم قال

(فصل فى بيان الكل والكلية والجزء والجزئية)

(الكل حكمنا على المجموع * ككل ذاك ليس ذا وقوع * وحيثما لكل فرد حكما
فانه كلية قد علما * والحكم للبعض هو الجزئيه * والجزء معرفته جليه)

أقول الكل هو المجموع المحكوم عليه كقولك أهل الازهر علماء اذ فيهم من لم يشم للعلم رائحة والكلية الحكم على كل فرد كقولك كل انسان قابل للفهم والجزئية الحكم على بعض الافراد كقولك بعض أهل الازهر علماء والجزء ما تركب منه ومن غيره كل كالسمر والخيط للحصير فكل منهما يقال له جزء والحصير كل واشار المصنف بقوله ككل ذاك الخ الى حديث ذى اليدين المشهور لما قال للمصطفى أقصرت الصلاة أم نسيت يارسول الله فقال كل ذلك لم يكن والتحقيق أنه من باب الكلية لا الكل بدليل قوله للمصطفى بل بعض ذلك قد كان * ثم قال (فصل فى المعرفات)

معرف الى ثلاثة قسم * حد ورسمى ولفظى علم * فالحد بالجنس وفصل وقعا
والرسم بالجنس وخاصة معا * وناقص الحد بفصل أو معا * جنس بعيد لا قريب وقعا
وناقص الرسم بخاصة فقط * أو مع جنس أبعد قد ارتبط
وما بلفظى لديهم شهرا * تبديل لفظ برديف أشهرا)

أقول لما قدم الكلام على مبادى التصورات وهى الكليات الخمس أخذ يتكلم على مقاصدها وهى القول

الشارح

الجنس أربعة ومثل بعضهم للجنس المنفرد بالعقل بناء على جنسيته وقوله بلا شطط أى بلا زيادة يعنى ولا نقص ففى كلامه اكتفاء قال بعضهم أصل قوله بلا شطط لا بشطط لان حق حرف النفى التقديم على جميع المنفى وهو الباء مع الشطط الدال مجموعهما على ملابسة الثلاثة للشطط وانما قدمت الباء تزيينا للفظ وهذا انما يتجه على القول بان لا فى مثل ذلك ليست بمعنى غير وأما على القول بأنها بمعنى غير كما هو المشهور فى نحو قولك جئت بلا زاد فلا فليعرف اه باجورى (قوله والحكم للبعض الخ) اللام فيه بمعنى على كالذى قبله وذلك كما فى قولك بعض الحيوان انسان ولا فرق فى ذلك البعض بين أن يكون واحدا أو أكثر (قوله ورسمى) ويقال له رسم أيضا فان قيل يلزم على ذلك نسبة الشئ الى نفسه لأنه منسوب للرسم الذى هو هو أجيب بانه منسوب للرسم اللغوى وهو الاثر لا المصطلح عليه حتى يلزم ما ذكر قال بعضهم ويمكن أن يتكلف بان يقال انه منسوب للرسم المصطلح عليه ويراد منه فرد من أفراده فيكون من نسبة النوع الى فرده

الشارح فالمعرفات جمع معرف بكسر الراء و يقال له تعريف وقول الشارح أيضا وهو ما كانت معرفته سببا فى معرفة المعرف بفتح الراء كالحيوان الناطق فى تعريف الانسان فان معرفته سبب فى معرفة الانسان وهو خمسة أقسام حد تام وناقص ورسم تام وناقص ومعرفة باللفظ فالحد التام هو التعريف بالجنس والفصل القريبين كتعريف الانسان بالحيوان الناطق والحد الناقص هو التعريف بالفصل وحده كتعريفه بالناطق فقط أو به مع الجنس البعيد كتعريفه بالجسم الناطق والرسم التام هو التعريف بالجنس القريب والخاصة كتعريف الانسان بالحيوان الضاحك والرسم الناقص بالخاصة وحدها كتعريفه بالضاحك أو بها مع الجنس البعيد كتعريفه بالجسم الضاحك وأما التعريف باللفظ فهو أن تبدل اللفظ بلفظ مرادف له أشهر منه كتعريف الغضنفر بالاسد ومراد المصنف بالحد والرسم فى البيت الثانى التامان بدليل قوله بعد ذلك وناقص الحد وناقص الرسم * ثم قال

﴿وشرط كل أن يرى مطردا * منعكسا وظاهرا لا أبعدا * ولا مساويا ولا تجوزا
بلا قرينة بها تحرزا * ولا بما يدرى بمحدود ولا * مشترك من القرينة خلا
وعندهم من جملة المردود * أن تدخل الاحكام فى الحدود * ولا يجوز فى الحدود ذكر أو
* وجائز فى الرسم فادر ماروو﴾

أقول شرط المعرف أن يكون مطردا منعكسا أى جامعا لافراد المعرف مانعا من دخول غيرها كتعريف الانسان بالحيوان الناطق فلو كان غير جامع كتعريف الحيوان بالناطق أو غير مانع كتعريف الانسان بالحيوان لم يصح التعريف وان يكون ظاهرا كتعريف الحنطة بالقمح وأما اذا كان أبعد منه كتعريف الاسد بالغضنفر أو مساويا كتعريف العدد الفرد بما ليس بزوج والزوج بما ليس بفرد فلا يصح وأن لا يكون بالفاظ مجازية من غير قرينة تعين المراد كتعريف البليد بالحمار فان وجدت قرينه يحترز بها عن المعنى الحقيقى صح التعريف كتعريف البليد بحمار يكتب وأن لا تتوقف معرفته على معرفة المحدود كتعريف العدد الفرد بما تقدم وعكسه وأن لا يكون بالالفاظ المشتركة من غير قرينة كتعريف الشمس بالعين فان وجدت قرينة كتعريفها بالعين المضيئة صح التعريف وادخال الاحكام فى الحدود لا يجوز كتعريف الفاعل بانه الاسم المرفوع لان الرفع حكم من أحكامه لان المعرف بفتح الراء يتوقف على اجزاء التعريف واذا جعلنا الحكم جزأ منها والحال أنه يتوقف على المعرف بفتح الراء لان الحكم على الشئ فرع عن تصوره لزم الدور وهو ممنوع ولا يجوز ادخال أو التى للشك فى الحد كقولك فى تعريف البليد هو الذى لا يفهم أو لا يستقيم على سبيل الشك أى اما هذا واما هذا وأما أو التى للتقسيم فانه يجوز ادخالها على معنى أن المعرف قسمان قسم كذا وقسم كذا فيكون التعريف فى الحقيقة تعريفين لشيئين متخالفين مثاله تعريف النظر بالفكر المؤدى الى علم أو غلبة ظن يعنى أن النظر قسمان الاول الفكر المؤدى الى العلم والثانى الفكر المؤدى الى غلبة ظن وأما فى الرسم فيجوز دخولها كقولك فى تعريف الانسان هو الحيوان الضاحك أو القابل للعلم وصنعة الكتابة والفرق بين الحد والرسم أن الماهية يستحيل أن يكون لها فصلان على البدل ويجوز أن يكون لها خاصتان كذلك * ثم قال

﴿باب فى القضايا وأحكامها﴾

﴿ما احتمل الصدق لذاته جرى * بينهم قضية وخبرا﴾

أقول لما فرغ من مبادى التصورات ومقاصدها أخذ يتكلم على مبادى التصديقات وهى القضايا واحكامها وواحد القضايا قضية وهى مرادفة للخبر وتعريفهما مركب احتمل الصدق والكذب لذاته فاحتمال الصدق والكذب يخرج الانشاء وقوله لذاته ليدخل فيه ما يقطع بصدقه كخبر الله ورسوله وما يقطع بكذبه ككون

(قوله ولا مشترك الخ) أى ولا بمشترك لفظى خلا من القرينة المعينة للمراد كان تقول فى تعريف الشمس هى عين فلو وجدت القرينة المذكورة كان تقول فيما ذكر هى عين تضىء فى الآفاق لم يمتنع التعريف به ومحل الامتناع اذا لم يرد بذلك المشترك جميع المعانى التى وضع لها والاجاز التعريف به كتعريف القضية بانها قول الخ والقول مشترك بين المعقول والملفوظ والمراد فى التعريف المذكور كل منهما اهـ باجورى

الواحد نصف الثمانية لانا لو نظرنا الى ذات الخبر لرأيناه يحتمل الصدق والكذب بقطع النظر عن المخبر والواقع فالقطع باحد الامرين من جهة المخبر أو المخبر به * ثم قال

﴿ ثم القضايا عندهم قسمان * شرطية حملية والثانى * كلية شخصية والاول
اما مسور واما مهمل * والسور كليا وجزئيا يرى * وأربع أقسامه حيث جرى
اما بكل أو ببعض أو بلا * شئ وليس بعض أو شبه جلا * وكلها موجبة وسالبه
فهى اذا الى الثمان آيبه * والاول الموضوع بالحمليه * والآخر المحمول بالسويه ﴾

أقول القضية قسمان شرطية وحملية والاولى يأتى الكلام عليها فى المتن والثانية وهى الحملية أى ما اشتملت على موضوع ومحمول كزيد كاتب اما أن يكون موضوعها كليا كالانسان حيوان أو جزئيا كزيد كاتب فالثانية تسمى شخصية والاولى ان كانت مهملة من السور سميت مهملة كالانسان حيوان وان كانت مسورة بان كان السور كلا أو ما فى معناه فالقضية كلية ككل انسان أو عامة الانسان حيوان وان كان بعضا أو ما فى معناه فجزئية كبعض الانسان أو واحد من الانسان حيوان فتلخص أن القضايا أربعة شخصية ان كان موضوعها جزئيا كزيد كاتب ومهملة ان كان كليا ولم تسور كالانسان حيوان وكلية بان سورت بالسور الكلى ككل انسان حيوان وجزئية ان سورت بالسور الجزئى كبعض الانسان حيوان وكل من هذه الاربعة اما أن يكون موجبا كما تقدم أو سالبا كزيد ليس بكاتب والانسان ليس بحجر ولا شئ من الانسان بحجر و بعض الانسان ليس بحجر فتكون الاقسام ثمانية والاول من كل واحد يسمى موضوعا والثانى يسمى محمولا وهو المشار اليه بقوله والاول البيت * واعلم أن المصنف قال فى تعريف القضية ما احتمل الصدق ولم يقل والكذب للاكتفاء وتعليم الادب فى التعبير * ثم قال

﴿ وان على التعليق فيها قد حكم * فانها شرطية وتنقسم * أيضا الى شرطية متصله
ومثلها شرطية منفصله * جزآهما مقدم وتالى * أما بيان ذات الاتصال
ما أوجبت تلازم الجزأين * وذات الانفصال دون مين * ما أوجبت تنافرا بينهما
أقسامها ثلاثة فلتعلما * مانع جمع أو خلو أو هما * وهو الحقيقى الاخص فاعلما ﴾

أقول لما تكلم على القضية الحملية أخذ يتكلم على الشرطية لان الاولى جزء من الثانية والجزء مقدم على الكل وعرفها بقوله وان على التعليق البيت يعنى أن القضية الشرطية ما تركبت من جزأين ربط أحدهما بالآخر باداة شرط أو عناد كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والعدد اما زوج واما فرد فالاولى تسمى شرطية متصلة والثانية تسمى شرطية منفصلة وأول كل منهما يسمى مقدما والثانى يسمى تاليا فالشرطية المتصلة ما أوجبت تلازم الجزأين بان يكون أحدهما لازما للآخر كالمثال المتقدم فان طلوع الشمس ملزوم لوجود النهار والشرطية المنفصلة ما أوجبت أى دلت على التنافر بينهما فان الزوجية فى المثال المتقدم منافرة للفردية وهى ثلاثة أقسام مانعة جمع وهى ما دلت على عدم صحة الاجتماع بين المقدم والتالى وان جوزت الخلو كقولنا الجسم اما أبيض واما أسود فان الجمع بين البياض والسواد ممتنع ويجوز الخلو عنهما بكونه أحمر مثلا ومانعة خلو وهى ما دلت على امتناع الخلو من طرفيها وان جوزت الاجتماع كقولنا زيد اما فى البحر واما أن لا يغرق فان الخلو عن الطرفين ممتنع ويجوز الجمع بان يكون فى نحو مركب ومانعة جمع وخلو وهى ما دلت على امتناع الجمع والخلو كقولنا العدد اما زوج أو فرد فالزوجية والفردية لا يجتمعان ولا يخلوا العدد عنهما وهى أخص من مانعة الجمع لمنعها الخلو ومن مانعة الخلو لمنعها الجمع فبينهما و بين كل منهما العموم والخصوص المطلق وتسمى حقيقة لانها أحق باسم

الانفصال

(قوله والثانى) انما قال والثانى ولم يقل والثانية مع أنه عبارة عن الحملية نظرا لكونها قسما وسيأتى الكلام على الاول فى قوله وان على التعليق الخ (قوله والاول) أى الذى هو الكلية بالمعنى الذى أراده المصنف منها فيما تقدم ولم يقل والاولى نظرا لكونها قسما كما تقدم فى نظيره وقوله اما مسور أى بالسور الكلى أو الجزئى وقوله واما مهمل أى من السور (قوله والسور الخ) هو ما دل على الاحاطة بجميع الافراد أو ببعضها فى الحملية ككل و بعض كما سيذكره المصنف وما دل على الاحاطة بجميع الاوضاع أى الاحوال الممكنة أو ببعضها فى الشرطية ككلما وقد يكون كما سيأتى سمى بذلك تشبيها له بسور البلد المحيط بكلها أو بعضها بجامع الاحاطة فى كل فهو استعارة باعتبار اللغة وان كان حقيقة باعتبار اصطلاح المناطقة (قوله كليا وجزئيا) وكل منهما اما ايجابى واما سلبى فاقسامه أربعة كما ذكره المصنف بعد اه باجورى

الانفصال ولم يبين المصنف أقسام الشرطية المتصلة والمنفصلة ولا أسوارها كما فعل فى الجلية تقريبا على المبتدى وذلك فى المطولات

﴿فصل فى التناقض﴾

﴿تناقض خلف القضيتين فى * كيف وصدق واحد أمر قفى * فان تكن شخصية أو مهمله
فنقضها بالكيف أن تبدله * وان تكن محصورة بالسور * فانقض بضد سورها المذكور
فان تكن موجبة كليه * نقيضها سالبة جزئيه
وان تكن سالبة كليه * نقيضها موجبة جزئيه﴾

أقول التناقض حكم من أحكام القضايا كالعكس ذكرهما المصنف للاحتياج اليهما ومعنى التناقض فى الاصل ثبوت الشئ وسلبه كزيد ولا زيد وزيد كاتب وزيد ليس بكاتب ومعناه هنا اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب بحيث تصدق احداهما وتكذب الاخرى نخرج باختلاف القضيتين اختلاف المفردين كزيد ولا زيد و بالايجاب والسلب المعبر عنه عندهم بالكيف الاختلاف بالكم المعبر عنه عندهم بالكلية والجزئية ككل انسان حيوان و بعض الانسان حيوان و بحيث تصدق احداهما وتكذب الاخرى قولنا زيد فاضل زيد ليس بفاسق لاتفاقهما على الصدق مثال ماانطبق عليه تعريف المصنف زيد عالم زيد ليس بعالم وهذا بالنسبة لغير المسوّرة أما هى فلابد من الاختلاف فى الكم أيضا مثال التناقض فى القضايا الاربعة على ماذهب اليه المصنف فى الشخصية زيد كاتب زيد ليس بكاتب وفى المهملة الانسان حيوان الانسان ليس بحيوان وفى الكلية كل انسان حيوان بعض الانسان ليس بحيوان وفى الجزئية بعض الانسان حيوان لاشئ من الانسان بحيوان ولكن الذى يدل عليه كلامه الآتى من أن المهملة فى قوة الجزئية يوافق قول غيره من المحققين ان نقيض المهملة سالبة كلية فنقيض الانسان حيوان لاشئ من الانسان بحيوان فتكون المهملة داخلة فى المسورة بالسور الجزئى * واعلم ان التناقض لايتحقق بين القضيتين الا مع اتفاقهما فى وحدات ثمان مذكورة فى المطولات ترجع الى وحدة واحدة وهى اتحاد النسبة الحكمية فتلخص أن القضيتين الشخصيتين تناقضهما يتحقق بالاختلاف فى الكيف مع الاتفاق فى الوحدات وان المسورتين يتحقق تناقضهما بالاختلاف فى الكيف والكم مع الاتفاق فيما ذكر والله أعلم

﴿فصل فى العكس المستوى﴾

﴿العكس قلب جزأى القضيه * مع بقاء الصدق والكيفيه * والكم الا الموجب الكليه
فعوضها الموجبة الجزئيه * والعكس لازم لغير ماوجد * به اجتماع الخستين فاقتصد
ومثلها المهملة السلبيه * لانها فى قوة الجزئيه
والعكس فى مرتب بالطبع * وليس فى مرتب بالوضع﴾

أقول العكس فى اللغة التحويل وفى الاصطلاح ثلاثة أقسام عكس مستو وعكس نقيض موافق وعكس نقيض مخالف ومتى أطلق العكس فالمراد به الاول فتقييد المصنف العكس بالمستوى زيادة ايضاح للمبتدى وعرفه المصنف بقوله العكس الخ يعنى أن العكس هو أن يصير المحمول موضوعا والموضوع محمولا مع بقاء الصدق والكيف والكم مثال ذلك بعض الانسان حيوان عكسه بعض الحيوان انسان فالقضية الاولى موجبة جزئية صادقة والثانية كذلك ويستثنى من هذا الضابط الموجبة الكلية فان عكسها موجبة جزئية كقولنا كل انسان حيوان عكسه بعض الحيوان انسان والعكس لازم لكل قضية لم يجتمع فيها خستان وهما السلب والجزئية فتخرج السالبة الجزئية والمهملة السلبية لانها فى قوتها ويبقى الشخصية بقسميها أعنى الموجبة والسالبة والكلية كذلك والجزئية الموجبة والمهملة الموجبة فالشخصية الموجبة زيد كاتب عكسها بعض الكاتب زيد والسالبة ان كان محمولها جزئيا انعكست كنفسها كقولنا زيد ليس بعمرو وعكسه

(قوله وان تكن محصورة بالسور الخ) أى سواء كانت كلية أو جزئية وسواء كانت موجبة أو سالبة فدخل فى كلامه جميع القضايا فليتأمل (قوله * فانقض بضد سورها المذكور *) لايخفى عليك أن سور الايجاب الكلى ضده سور السلب الجزئى وبالعكس وسور الايجاب الجزئى ضده سور السلب الكلى وبالعكس (قوله فان تكن موجبة الخ) الفاء اما تفريعية أو فصيحة مثل مامر (قوله نقيضها سالبة جزئية) أى وبالعكس ففى المصنف اكتفاء للعلم بذلك مما ذكره وانما لم يكن نقيض الموجبة الكلية سالبة كلية لانه لوكان كذلك لجاز كذبهما معا كما فى قولك كل حيوان انسان لاشئ من الحيوان بانسان والنقيضان لايكذبان معا كما علم مما مر (قوله وان تكن سالبة كلية نقيضها الخ) أى وبالعكس ففى كلامه اكتفاء لما تقدم وانما لم يكن نقيض السالبة الكلية موجبة كلية لانه لوكان كذلك لجاز كذبهما معا كما مر اه باجورى

عمرو وليس بزيد وان كان كليا انعكست الى سالبة كلية نحو زيد ليس بحمار عكسه لاشئ من الحمار بزيد والكلية الموجبة عكسها جزئية موجبة نحو كل انسان حيوان عكسه بعض الحيوان انسان والسالبة تنعكس كنفسها نحو لاشئ من الانسان بحجر عكسه لاشئ من الحجر بانسان والجزئية الموجبة تنعكس كنفسها نحو بعض الانسان حيوان عكسه بعض الحيوان انسان والمهملة الموجبة تنعكس كنفسها أو الى الموجبة الجزئية نحو الانسان حيوان عكسه الحيوان انسان أو بعض الحيوان انسان وأما الجزئية السالبة نحو بعض الحيوان ليس بانسان والمهملة السالبة نحو الحيوان ليس بانسان فلا عكس لهما كما تقدم ثم ان العكس لايكون الا فى القضايا ذات الترتيب الطبيعى وهى الحمليات والشرطيات المتصلة وأما القضايا المرتبة بحسب الوضع فقط وهى الشرطيات المنفصلة فلا عكس لها وهذا معنى قوله والعكس فى مرتب البيت * ثم قال

(باب فى القياس)

(ان القياس من قضايا صورا * مستلزما بالذات قولا آخرا * ثم القياس عندهم قسمان
فمنه مايدعى بالاقترانى * وهو الذى دل على النتيجة * بقوة واختص بالحملية
فان ترد تركيبه فركبا * مقدماته على ماوجبا * ورتب المقدمات وانظرا
صحيحها من فاسد مختبرا * فان لازم المقدمات * بحسب المقدمات آت
وما من المقدمات صغرى * فيجب اندراجها فى الكبرى * وذات حد أصغر صغراهما
وذات حد أكبر كبراهما * وأصغر فذاك ذو اندراج * ووسط يلغى لدى الانتاج)

أقول هذا شروع فى مقاصد التصديقات وهو القياس ومعناه لغة تقدير شئ على مثال شئ آخر واصطلاحا لفظ تركب من قضيتين فأكثر يلزم عنهما لذاتهما قول آخر والاول يسمى قياسا بسيطا والثانى يسمى قياسا مركبا وسيأتى فى كلامه وأنه يرجع الى البسيط مثال الاول العالم متغير وكل متغير حادث يلزم عنه العالم حادث ومثال الثانى النباش آخذ للمال خفية وكل آخذ للمال خفية سارق وكل سارق تقطع يده يلزم عنه النباش تقطع يده فخرج بقيد التركيب من قضيتين اللفظ المفرد والقضية الواحدة وخرج بالقول الآخر مااذا كان القول أحد المقدمتين كقولنا كل انسان ناطق وكل ناطق بشر فان النتيجة وهى كل انسان بشر هى احدى المقدمتين وخرج بقولنا لذاته مااذا كان القول الآخر لا لذات القضيتين كقولنا زيد مساو لعمرو وعمرو مساو لبكر فالنتيجة وهى زيد مساو لبكر ليست لازمة لذات المقدمتين بل بواسطة مقدمة أجنبية وهى مساوى المساوى لشئ مساو لذلك الشئ ثم ان القياس ينقسم الى قسمين اقترانى وشرطى والثانى يأتى فى قوله * ومنه مايدعى بالاستثنائى * الخ والاول هو مادل على النتيجة بالقوة أى بالمعنى بان تكون النتيجة مذكورة فيه بمادتها لا بصورتها كالعالم حادث فيما تقدم وخرج بذلك القياس الشرطى فانه دال على النتيجة بالفعل أى ذكرت فيه النتيجة بمادتها وصورتها كقولنا لو كان هذا انسانا لكان حيوانا لكنه انسان ينتج فهو حيوان وهذه النتيجة ذكرت فى القياس بمادتها وهيئتها كذا قالوا والذى يظهر أن هذا بحسب الظاهر لان النتيجة لازم القياس ولا يصح أن يكون اللازم جزأ من الملزوم بل هو مغاير له فافهم ويتركب هذا القياس من الحمليات والشرطيات وأما قول المتن واختص بالحملية فجرى على الغالب فان أردت تركيب القياس الاقترانى فركبه على الوجه المعتبر عندهم من الاتيان بوصف جامع بين طرفى المطلوب كالتغير فى المثال المتقدم ومن ترتيب المقدمات جمع مقدمة أى القضية التى جعلت جزء دليل سميت بذلك لتقدمها على المطلوب فان لم تكن جزء دليل فلا تسمى مقدمة بان تقدم المقدمة الصغرى على الكبرى ومن تمييز الصحيح من الفاسد لان النتيجة لازم واللازم بحسب ملزومه ان صحيحا فصحيح وان فاسدا ففاسد فالنتيجة صحيحة ان كان كل من المقدمتين صحيحا والا ففاسدة ومن اندراج المقدمة الصغرى فى الكبرى والمراد بالمقدمة الصغرى

المشتملة

(قوله بالذات) أى بذاته فأل عوض عن الضمير على مذهب المجيز لذلك (قوله قولا آخرا) أى مغايرا لكل من المقدمتين واعترض بان النتيجة لابد أن تكون متركبة من أجزاء المقدمتين وحينئذ فلا تكون مغايرة لهما وأجيب بان المراد بمغايرة النتيجة لهما كونها ليست عين واحدة منهما لا كون أجزائها غير أجزائهما فاذا قلت مثلا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم أنتج ان كل انسان جسم وهذه النتيجة مغايرة للمقدمتين بالمعنى المذكور فافهم (قوله ثم القياس الخ) ثم للترتيب الذكرى وقوله عندهم أى المناطقة (قوله فمنه مايدعى بالاقترانى) يعنى أن من القياس قسما يسمى بالاقترانى لاقتران حدوده واتصال بعضها ببعض من غير فصل بينهما بأداة الاستثناء التى هى لكن وسيأتى قسيم ذلك فى قوله * ومنه مايدعى بالاستثنائى * الخ (قوله مقدماته) المراد بالجمع هنا وفيما بعد مافوق الواحد اه باجورى

المشتملة على الحد الاصغر الذى هو موضوع النتيجة كالعالم متغير فى المثال المتقدم و بالكبرى المشتملة على الحد الاكبر الذى هو محمول النتيجة ككل متغير حادث والمتكرر بين الحد الاصغر والاكبر يسمى حدا أوسط وهو الذى يحذف عند أخذ النتيجة كالمتغير فيما تقدم فقول المصنف وأصغر الخ يستغنى عنه بقوله وما من المقدمات البيت ❁ ثم قال

﴿ فصل فى الاشكال ﴾

﴿الشكل عندهؤلاء الناس ❁ يطلق عن قضيتى قياس ❁ من غير أن تعتبر الاسوار
اذ ذاك بالضرب له يشار ❁ وللمقدمات أشكال فقط ❁ أربعة بحسب الحد الوسط
حمل بصغرى وضعه بكبرى ❁ يدعى بشكل أول ويدرى ❁ وحمله فى الكل ثانيا عرف
ووضعه فى الكل ثالثا ألف ❁ ورابع الاشكال عكس الاول ❁ وهى على الترتيب فى التكمل
تحيث عن هذا النظام يعدل ❁ ففاسد النظام أما الاوّل﴾

أقول هذا فصل ساقط فى بعض النسخ والشكل يطلق لغة على هيئة الشئ ومعناه عند المناطقة هيئة قضيتى قياس فعن فى كلام المصنف بمعنى على وهناك مضاف محذوف أى يطلق على هيئة قضيتى قياس من حيث اقتران الحدود فيه لا من حيث السور اذ بالنظر لذلك تسمى أنواع القياس ضروبا وأنواع الشكل أربعة لان الحد الوسط ان كان محمولا فى الصغرى موضوعا فى الكبرى فهو الشكل الاوّل كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث وان كان محمولا فى القضيتين فهو الثانى كقولنا العالم متغير ولاشئ من القديم بمتغير وان كان موضوعا فيهما فهو الثالث كقولنا العالم متغير العالم حادث وان كان عكس الاوّل بان كان الحد الوسط موضوعا فى الصغرى محمولا فى الكبرى فهو الرابع كقولنا المتغير حادث العالم متغير ❁ واعلم أن المؤلفين جرت عادتهم بالتمثيل بالحروف كقولهم فى الضرب الاوّل من الشكل الاوّل كل (ج ب) وكل (ب ا) مكان كل انسان حيوان وكل حيوان حساس قصدا للاختصار وقد أعرضت عن ذلك ومثلت بالمراد للايضاح وان كان الاوضح منه التمثيل بنحو كل صلاة عبادة وكل عبادة تفتقر الى النية للاقتصار وهذه الاشكال فى الكمال على هذا الترتيب فالاول أكملها ويليه الثانى الخ فان وجد قياس ليس على هيئة من هذه الهيآت الاربع فنظمه فاسد كقولنا كل انسان حيوان وكل فرس صهال فقوله فيما يأتى والثانى كالخروج عن أشكاله تكرار مع هذه لزيادة الايضاح للمبتدى ثم ان كل شكل من هذه الاشكال الاربعة يتصور فيه ستة عشر ضربا لان لكل من مقدمتيه باعتبار الكلية والجزئية والايجاب والسلب اربعة أحوال وكل حالة من حالات الاولى تؤخذ مع أربع حالات الثانية وليست كلها منتجة بل المنتج منها ما وجد فيه الشروط التى ذكرها المصنف بقوله أما الاوّل

﴿فشرطه الايجاب فى صغراه ❁ وان ترى كلية كبراه ❁ والثان ان يختلفا فى الكيف مع
كلية الكبرى له شرط وقع ❁ والثالث الايجاب فى صغراهما ❁ وان ترى كلية احداهما
ورابع عدم جمع الخستين ❁ الا بصورة ففيها تستبين
صغراهما موجبة جزئيه ❁ كبراهما سالبة كليه﴾

أقول يشترط لانتاج الشكل الاول شرطان الاول ان تكون صغراه موجبة سواء كانت كلية أو جزئية والثانى أن تكون الكبرى كلية سواء كانت موجبة أو سالبة والحاصل من ضرب حالتى الاولى فى حالتى الثانية أربعة وهى الضروب المنتجة من هذا الشكل ❁ الضرب الاوّل موجبتان وكليتان والنتيجة موجبة كلية كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان حساس ينتج كل انسان حساس ❁ الضرب الثانى كليتان والكبرى سالبة والنتيجة سالبة كلية كقولنا كل انسان حيوان ولاشئ من الحيوان بحجر ينتج لاشئ من الانسان بحجر ❁ الضرب الثالث موجبتان والكبرى كلية والنتيجة موجبة جزئية كقولنا بعض

(قوله عند هؤلاء الناس) يعنى المناطقة وقيد بذلك لان الشكل عند اللغويين لايختص بذلك بل يطلق على هيئة الشئ مطلقا (قوله يطلق عن قضيتى قياس) أى على هيئتهما الحاصلة من اجتماع الصغرى مع الكبرى باعتبار طرفى المطلوب مع الحد الوسط ففى كلام المصنف مجاز لغوى ومجاز بالحذف واحترز بقوله قضيتى قياس عن قضيتى غير قياس كما لو قلت كل انسان حيوان وكل فرس صهال فلا تسمى هيئتهما شكلا (قوله وللمقدمات) المراد بالجمع المثنى كما مر وقوله فقط مقدم من تأخير لان حقها التأخير عن قوله أربعة كما لا يخفى (قوله بحسب الحد الوسط) أى بالنظر لاحواله من حمله فى الصغرى ووضعه فى الكبرى وحمله فيهما ووضعه فيهما ووضعه فى الصغرى وحمله فى الكبرى كما يعلم مما بعد (قوله يدعى بشكل أول) أى يسمى بذلك ولا يخفى ما فى ذلك من التسامح لان ظاهره ان المسمى بالشكل الاول المذكور من الحمل والوضع أن المسمى به انما هو الهيئة الحاصلة بسبب ذلك وكذا يقال فيما بعد وقوله ويدرى أى بشكل أول ففيه الحذف من الثانى لدلالة الاول اهـ باجورى

الانسان حيوان وكل حيوان حساس ينتج بعض الانسان حساس * الضرب الرابع صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية والنتيجة سالبة جزئية كقولنا بعض الانسان حيوان ولاشئ من الحيوان بحجر ينتج بعض الانسان ليس بحجر فقد أنتج هذا الشكل المطالب الاربعة وبهذا كان أفضل الاشكال

ويشترط لانتاج الشكل الثانى شرطان الأول أن يختلف المقدمتان فى الكيف بان تكون احداهما موجبة والاخرى سالبة الثانى أن تكون الكبرى كلية فالكبرى ان كانت موجبة فالصغرى سالبة كلية أو جزئية وان كانت الكبرى سالبة فالصغرى موجبة كلية أوجزئية والحاصل من ضرب حالتى الكبرى فى حالتى الصغرى أربعة وهى الضروب المنتجة من هذا الشكل كالشكل الذى قبله الضرب الاول كليتان والكبرى سالبة كقولنا كل انسان حيوان ولاشئ من الحجر بحيوان ينتج لاشئ من الانسان بحجر الضرب الثانى كليتان والكبرى موجبة كقولنا لاشئ من الحجر بحيوان وكل انسان حيوان ينتج لاشئ من الحجر بانسان فالنتيجة فى هذين الضربين سالبة كلية * الضرب الثالث موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى كقولنا بعض الانسان حيوان ولاشئ من الحجر بحيوان ينتج بعض الانسان ليس بحجر * الضرب الرابع سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى كقولنا بعض الحجر ليس بحيوان وكل انسان حيوان ينتج بعض الحجر ليس بانسان فالنتيجة فى هذين الضربين سالبة جزئية فقد أنتج هذا الشكل السلب فقط كليا فى الضربين الاولين وجزئيا فى الآخيرين

* ويشترط لانتاج الشكل الثالث شرطان الاول ان تكون الصغرى موجبة الثانى أن تكون احدى المقدمتين كلية فالصغرى ان كانت كلية أنتجت مع الكبرى باحوالها الاربع وان كانت جزئية نتجت مع الكبرى الكلية موجبة وسالبة فالحاصل ستة أضرب وهى المنتجة من هذا الشكل (الضرب الاول) كليتان موجبتان كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق (الضرب الثانى) موجبتان والكبرى كلية كقولنا بعض الانسان حيوان وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق (الضرب الثالث) موجبتان والصغرى كلية كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق فهذه الاضرب الثلاثة فيها النتيجة موجبة جزئية (الضرب الرابع) كليتان والكبرى سالبة والنتيجة سالبة كقولنا كل انسان حيوان ولاشئ من الانسان بحجر ينتج بعض الحيوان ليس بحجر (الضرب الخامس) صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية كقولنا بعض الانسان حيوان ولاشئ من الانسان بحجر ينتج بعض الحيوان ليس بحجر (الضرب السادس) موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحجر ينتج بعض الحيوان ليس بحجر فالنتيجة فى هذه الاضرب الثلاثة سالبة جزئية فعلم أن هذا الشكل لاينتج الا الجزئية موجبة فى الثلاثة الاول وسالبة فى الثلاثة بعدها

* ويشترط لانتاج الشكل الرابع شرط واحد وهو عدم اجتماع الخستين الا فى صورة واحدة والمراد بالخستين السلب والجزئية وعدم اجتماع الخستين صادق باربعة أضرب ويزاد على ذلك الصورة المستثناة فالاضرب المنتجة من هذا الشكل خمسة (الضرب الاول) كليتان موجبتان كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان ينتج بعض الحيوان ناطق (الضرب الثانى) موجبتان والصغرى كلية كقولنا كل انسان حيوان وبعض الناطق انسان ينتج بعض الحيوان ناطق فالنتيجة فى هذين الضربين موجبة جزئية (الضرب الثالث) كليتان والكبرى موجبة كقولنا لاشئ من الانسان بحجر وكل ناطق انسان ينتج لاشئ من الحجر بناطق (الضرب الرابع) كليتان والكبرى سالبة كقولنا كل انسان حيوان ولاشئ من الحجر بانسان ينتج بعض الحيوان ليس بحجر ٢ (الضرب الخامس) موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى كما ذكر المصنف كقولنا بعض الانسان حيوان ولاشئ من الحجر بانسان ينتج بعض الحيوان ليس بحجر وأن النتيجة فى الضربين

٢ واعلم أن ماذكره المصنف هو مذهب الاقدمين وذهب بعض المتأخرين وتبعه كثيرون الى ان شرط انتاج هذا الشكل إيجاب مقدمتيه مع كلية الصغرى أو اختلافهما بالكيف مع كلية احداهما وبنوا على ذلك أن المنتج من ضروبه ثمانية وعليه فالضرب السادس أن يكون مركبا من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى نحو بعض الانسان ليس بجماد وكل ناطق انسان ونتيجته سالبة جزئية وهى فى المثال المذكور بعض الجماد ليس بناطق والضرب السابع أن يكون مركبا من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى نحو كل انسان حيوان وبعض الجماد ليس بانسان ونتيجته سالبة جزئية وهى فى المثال المذكور بعض الحيوان ليس بجماد والضرب الثامن أن يكون مركبا من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى نحو لاشئ من الحيوان بجماد وبعض الانسان حيوان ونتيجته سالبة جزئية وهى فى المثال المذكور بعض الجماد ليس بانسان ويشترط لانتاج هذه الاضرب الثلاثة زيادة على مامر شروط تطلب من المطولات

الاولين الايجاب الجزئي وفي الاخيرين السلب الجزئي وفي الثالث السلب الكلي ودليل انتاج الشكل الثاني خصوص السلب الجزئي وانتاج الثالث خصوص الجزئية وانتاج الرابع ماتقدم في المطولات * ثم قال

﴿فمنتج لاول أربعة * كالثان ثم ثالث فستة ورابع بخمسة قد أنتجا * وغير ماذكرته لن ينتجا﴾

أقول هذا نتيجة ماتقدم من الشروط وهو ظاهر غني عن الشرح غير أن المصنف لم يبين ماتركب منه هذه الضروب المنتجة من الأشكال الاربعة وقد بينتها في الشرح وقد كنت نظمت ذلك في أبيات فلنذكرها هنا لتسهل الاحاطة بحفظها وهي هذه

ومنتج من أول الاشكال * أربعة خذها على التوالي * كل فكل منتج كلا وان
يليه لاشئ فلا شئ قمن * بعض فكل نتجه بعض وما * بعض فلا ينتج ليس فاعلما
والثان أيضا أربع كل فلا * وعكسه نتجهما لا فاعقلا * بعض فلا وليس كل لهما
ليس نتيجة فكن مستفهما * وثالث ست وهي كل فكل * بعض فكل عكسه بعض فكل
كل فلا بعض فلا كل قفي * بليس فيهما النتج ليس فاقتفي * ورابع خمس وهي كل فكل
كل فبعض بعض نتج لاتحل * لا كل لا والعكس ليس بعض لا * ينتج ليس فافهمن وحصلا

وقد اقتصرت في بعض الابيات على لا من لاشئ وليس من ليس بعض وأشرت للموجبة الكلية بكل وللجزئية ببعض ومن فهم ماقدمته في الشرح فهم معنى هذه الابيات و بفهمك الضروب المنتجة من الاشكال الاربعة تفهم ان ماعداها من الضروب التي تتصور في كل شكل عقيم وقد وضعوا لذلك جدولا في المطولات يعرف منه العقيم من غيره واللبيب يقدر على استخراج ذلك الجدول من فهمه ماتقدم والله أعلم

* ثم قال ﴿وتتبع النتيجة الاخس من * تلك المقدمات هكذا زكن * وهذه الاشكال بالحملي
مختصة وليس بالشرطي * والحذف في بعض المقدمات * أو النتيجة لعلم آت
وتنتهي الى ضرورة لما * من دور او تسلسل قد لزما﴾

أقول الخسة السلب والجزئية والشرف الايجاب والكلية فاذا اشتمل مقدمات القياس على خسة فالنتيجة تابعة لذلك فخسة السلب وجدت في الضرب الثاني من الشكل الاول في المقدمة الثانية ولذلك كانت النتيجة سالبة كلية وخسة الجزئية في الضرب الثالث منه في المقدمة الاولى ولذلك كانت النتيجة موجبة جزئية واجتمع الخستان في الضرب الرابع منه الجزئية في المقدمة الاولى والسلب في الثانية ولذلك كانت النتيجة سالبة جزئية وقوله زكن بمعنى علم ثم ان هذه الاشكال الاربعة خاصة بالقياس الحلي أي ماتركب من القضايا الحملية ولاتكون في القياس الشرطي أي ماتركب من القضايا الشرطية على ماذهب اليه المصنف تبعا لبعض المناطقة والذي عليه المحققون منهم أنه يكون في المركب من القضايا الشرطية أيضا نحو ان كان هذا انسانا فهو حيوان وكلما كان حيوانا فهو حساس فينتج ان كان هذا انسانا فهو حساس * ثم انه يصح حذف احدى المقدمتين الاولى أو الثانية أو النتيجة للعلم بالمحذوف فمن حذف المقدمة الاولى قولك النباش آخذ للمال خفية وكل آخذ للمال خفية سارق وكل سارق تقطع يده فالنباش تقطع يده فقولنا وكل سارق الخ كبرى لصغرى محذوفة وهي النباش سارق ومن حذف الثانية قولك الانسان ناطق فهو حيوان فالمحذوف وكل ناطق حيوان ومن حذف النتيجة العالم متغير وكل متغير حادث في جواب ما الدليل على حدوث العالم وقد تحذف المقدمة والنتيجة معا كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا الآية اذ التقدير لكنهما لم تفسدا فلم يكن فيهما آلهة غير الله تعالى ثم ان المقدمات لابد أن تنتهي الى الضرورة بحيث لايحتاج في فهم معناها الى تامل لانها لو كانت نظرية يتوقف العلم بها على غيرها وذلك الغير يحتاج للنظر فيتوقف على غيره الخ للزم على ذلك الدور أو التسلسل ان رجعنا للمتوقف عليه الاول أو ذهبنا لا الى نهاية فيتعين

(قوله فمنتج الخ) الفاء المسببية لان ماتقدم سبب لما سيذكره وجملة المنتج تسعة عشر على ماجرى عليه المصنف من أن المنتج من الرابع خمسة وأما على ماذهب اليه بعض المتأخرين فاثنان وعشرون (قوله لاول) اللام بمعنى من وهو على تقدير مضاف والاصل من ضروب أول (قوله كالثان) أي في أن المنتجة أربعة (قوله ثم ثالث) يحتمل أن ثم للترتيب في الذكر ويحتمل أنها للترتيب في الرتبة اه باجوري

أن تكون المقدمات ضرورية أو تنتهي الى ضرورية مثال الاول الاربعة تنقسم بمتساويين وكل منقسم بمتساويين زوج ينتج الاربعة زوج ومثال الثاني ما اذا أردنا الاستدلال على وجوب وجوده تعالى فنقول مستدلين بالقياس الاستثنائي لولم يكن سبحانه واجب الوجود لكان جائزه ولو كان جائزه لكان حادثا ولو كان حادثا لافتقر الى محدث ولو افتقر الى محدث لتعدد الاله ولو تعدد الاله لفسدت السموات والارض لكن فسادهما منتف فانتفى ما أدى اليه من جواز الوجود وما يترتب عليه فثبت وجوب وجوده تعالى فانتهينا الى مقدمة ضرورية وهي لو تعدد الاله لفسدت السموات والارض * ثم قال

﴿فصل في الاستثنائي﴾

﴿ومنه ما يدعى بالاستثنائي * يعرف بالشرط بلا امتراء * وهو الذي دل على النتيجة
أوضدها بالفعل لا بالقوة * فان يك الشرطي ذا اتصال * أنتج وضع ذاك وضع التالي
ورفع تال رفع أول ولا * يلزم في عكسهما لما انجلا﴾

أقول الترجمة ساقطة في بعض النسخ وهذا شروع في القسم الثاني من قسمي القياس وهو القياس الاستثنائي المسمى أيضا بالشرطي باعتبار اشتمال القضية الاولى المسماة بالكبرى على شرط وباعتبار اشتمال الثانية المسماة بالصغرى على حرف الاستثناء وهو لكن فقوله ومنه معطوف على قوله فمنه ما يدعى بالاقتراني فيما تقدم كما أشرت اليه هناك وعرفه المصنف بانه ما دل على النتيجة أوضدها بالفعل بان ذكرت فيه النتيجة بمادتها وهيئتها على ما تقدم فخرج القياس الاقتراني فانه دال على النتيجة بالقوة كما تقدم مثال ما دل على النتيجة قولنا في الاستدلال على حيوانية الشئ لو كان هذا انسانا لكان حيوانا لكنه انسان ينتج فهو حيوان فهذه النتيجة هي تالي الشرطية ومثال ما دل على ضد النتيجة أي نقيضها قولنا في الاستدلال على الحيوانية أيضا لولم يكن حيوانا لم يكن انسانا لكنه انسان ينتج فهو حيوان فنقيض هذه النتيجة مذكور في القياس وهو مقدم الشرطية ثم ان كان مركبا من القضايا الشرطية المتصلة أنتج منه ضربان وهما استثناء عين المقدم ونقيض التالي وأما استثناء عين التالي أو نقيض المقدم فلا ينتجان شيأ مثال ذلك لو كان هذا انسانا لكان حيوانا فاستثناء عين المقدم وهو انسان ينتج عين التالي وهو حيوان واستثناء نقيض التالي وهو حيوان ينتج نقيض المقدم وهو انسان وأما استثناء عين التالي وهو حيوان فلا ينتج شيأ لانه لازم ولا يلزم من ثبوت اللازم ثبوت الملزوم وكذلك نقيض المقدم لا ينتج شيأ لانه ملزوم ونفي الملزوم لا يقتضي نفي اللازم بخلافه في الضربين الاولين فان نفي اللازم الذي هو التالي يقتضي نفي الملزوم الذي هو المقدم وثبوت الملزوم الذي هو المقدم يقتضي ثبوت اللازم الذي هو التالي هذا معنى قول المصنف لما انجلى أي لما اتضح عندهم من أن نفي اللازم يقتضي نفي الملزوم وثبوت الملزوم يقتضي ثبوت اللازم فقول المصنف أنتج وضع ذاك أي المقدم بدليل ذكر التالي بعده والمراد بالوضع الثبوت وبالرفع وبالعكس استثناء عين التالي أو نقيض المقدم فالضروب أربعة اثنان منتجان واثنان عقيمان * ثم قال

﴿وان يكن منفصلا فوضع ذا * ينتج رفع ذاك والعكس كذا * وذاك في الاخص ثم ان يكن
مانع جمع فبوضع ذا زكن * رفع لذاك دون عكس واذا * مانع رفع كان فهو عكس ذا﴾

أقول القياس المركب من الشرطيات المنفصلة اما أن يكون مركبا من مانعة الجمع والخلو أو من مانعة الجمع فقط أو من مانعة الخلو فقط فان كان مركبا من الاول فأضربه المنتجة أربعة اثنان من جانب الوضع واثنان من جانب الرفع مثال ذلك العدد اما زوج واما فرد فاستثناء زوج منتج لنقيض فرد واستثناء فرد منتج لنقيض زوج واستثناء نقيض كل منهما منتج لعين الآخر وان كان مركبا من مانعة الجمع فالمنتج منه ضربان وهما استثناء عين كل من الطرفين ليحصل نقيض الآخر واما استثناء النقيض فلا ينتج شيأ مثال ذلك اما أن

واعلم أن الاستثنائي مؤلف من مقدمتين احداهما شرطية وتسمى كبرى والاخرى استثنائية وتسمى صغرى ولذلك يسمى باسمين كما سيذكره المصنف فالاول هو الاستثنائي لاشتماله على الاستثنائية والثاني هو الشرطي لاشتماله على الشرطية وانما سميت الشرطية كبرى والاستثنائية صغرى لان ألفاظ الاستثنائية على نحو النصف من ألفاظ الشرطية وأيضا لو اعتبرتهما بالترتيب الاقتراني بان جعلتهما على هيئة الشكل الاول المركب من حملية وشرطية لوجدت فيه الاستثنائية صغرى والشرطية كبرى فاذا قلت مثلا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان وجدته في قوة قولك هذا انسان وكل ما كان انسانا فهو حيوان ونتيجته عين نتيجته ولا يختلفان الا في تقديم الصغرى وتأخيرها في اللفظ أفاده الملوي في كبيره اه باجوري

يكون هذا الشئ أبيض واماأن يكون أسود فاستثناء أبيض منتج لنقيض أسودواستثناء أسودمنتج لنقيض أبيض وأما استثناء نقيض كل منهما فلا ينتج شيأ وان كان مركبا من مانعة الخلو أنتج منه ضربان وهما استثناء نقيض كل من الطرفين ليحصل عين الآخر وأما استثناء العين فلا ينتج شيأ عكس المركب من مانعة الجمع مثال ذلك زيدامافى البحر واماأن لايغرق فاستثناء نقيض فى البحر منتج للايغرق واستثناء نقيض لايغرق منتج لنى البحر فتقول لكنه ليس فى البحر فلا يغرق ولكنه يغرق فهو فى البحر * ثم قال

﴿ لواحق القياس ﴾

﴿ ومنه مايدعونه مركبا * لكونه من حجج قدركبا * فركبنه ان ترد أن تعامه
واقلب نتيجة به مقدمه * يلزم من تركيبها بأخرى * نتيجة الى هلم جرا
متصل النتائج الذى حوى * يكون أومفصولها كل سوا ﴾

أقول القياس ان تركب من قضيتين سمى قياسا بسيطا نحو العالم متغير وكل متغير حادث وان تركب من أكثر من قضيتين سمى قياسا مركبا نحو النباش آخذ للمال خفية وكل آخذ للمال خفية سارق وكل سارق تقطع يده والنتيجة النباش تقطع يده وهذا القياس ينقسم الى متصل النتائج ان ذكرت فيه النتيجة وجعلت مقدمة صغرى وركبت مع مقدمة كبرى وأخذت النتيجة منه وجعلت مقدمة كذلك وهلم جرا كما قال المصنف كقولنا النباش آخذ للمال خفية وكل آخذ للمال خفية سارق ينتج النباش سارق وتقول النباش سارق وكل سارق تقطع يده ينتج النباش تقطع يده الى آخر ماتر يدوالى مفصولها وهو مالم تذكر فيه النتائج كالمثال قبل هذا والتحقيق أنه يرجع الى القياس البسيط لانه أقيسة طويت نتائجها فى الذكر وهى مرادة فى المعنى وسمى الاول متصل النتائج لاتصال نتائجه بمقدماته بخلاف الثانى * ثم قال

﴿ وان بجزئى على كلى استدل * فذا بالاستقراء عندهم عقل * وعكسه يدعى القياس المنطقى
وهو الذى قدمته فحقق * وحيث جزئى على جزئى حمل * لجامع فذاك تمثيل جعل
ولا يفيد القطع بالدليل * قياس الاستقراء والتمثيل ﴾

أقول المفيد للمطلوب التصديقى ثلاثة أقسام استقراء وقياس وتمثيل * فالاول هو الاستدلال على الكلى بالجزئى كقولنا كل حيوان يحرك فكه الاسفل بدليل أن الفرس والانسان والحمار مثلا كذلك * والثانى هو الاستدلال على الجزئى بالكلى عكس الاستقراء كقولنا العالم حادث والدليل على ذلك أنه من أفراد المتغير وكل متغير حادث وقد تقدم ذلك باشكاله * والثالث الاستدلال على جزئى بجزئى كالاستدلال على حرمة النبيذ بحرمة الخمر للجامع بينهما وهو الاسكار وهما جزئيان من مطلق المسكر والمفيد للقطع من هذه الثلاثة القياس وأما الاستقراء والتمثيل فلا يفيدانه لاحتمال أن يكون هناك فرد لم يستقرأ كالتمساح وأن العلة فى الجزئى المحمول عليه غير العلة فى الجزئى المحمول * ثم قال

﴿ أقسام الحجة ﴾

﴿ وحجة نقلية عقليه * أقسام هذى خمسة جليه
خطابة شعر و برهان جدل * وخامس سفسطة نلت الامل ﴾

أقول المراد بالحجة القياس ولما كان الواجب على المنطقى أن ينظر فى مادة القياس وصورته ليعرف جهة الخطأ فى القياس كما يأتى فى قول المصنف وخطأ البرهان البيت احتاج لبيان مادته فذكر أن القياس قسمان نقلى وهو ماكانت مادته مأخوذة من الكتاب والسنة والاجماع * وعقلى وأقسامه خمسة * أولها البرهان وسيأتى فى كلام المصنف * ثانيها الجدل وهو ماتركب من قضايا مشهورة نحو العدل حسن والظلم قبيح أو مسلمة بين الخصمين سواء كانت صادقة أم كاذبة ليبنى عليها الكلام فى دفع كل من الخصمين صاحبه والمقصود منه

(قوله وحجة) مبتدأ والمسوغ للابتداء بها قصد الجنس أو التفصيل وقوله نقلية نسبة للنقل لاستنادها اليه وان كان العقل هو المدرك لها وهى ماكان كل من مقدمتيها أو احداهما من الكتاب أو السنة أو الاجماع تصريحا أو استنباطا * فان قيل سيجعل المصنف البرهان من أقسام العقلية مع أنه قد يتركب من مقدمتين كلتاهما أواحداهما نقلية أجيب بانه لايلزم من جعل البرهان من أقسام العقلية أنه لايكون الا عقليا على أنه قد يقال باختصاص البرهان عند المناطقة بما مقدمتاه عقليتان لانهم انما يبحثون عن العقليات أفاده الملوى فى كبيره وقوله عقلية نسبة للعقل لاستنادها اليه اهـ باجورى

قهر الخصم واقناع من لاقدرة له على فهم البرهان * ثالثها الخطابة وهو ماتركب من مقدمات مقبولة أو مظنونة فالاولى كالصادرة من شخص تعتقد صلاحه والثانية هى التى يحكم بها العقل بواسطة الظن مع تجويز النقيض نحو هذا لايخالط الناس وكل من لايخالط الناس متكبر فهذا متكبر والغرض من الخطابة ترغيب السامع فيما ينفعه دنيا وأخرى * رابعها الشعر وهو ماتألف من قضايا تنبسط منها النفس أو تنقبض نحو الخمر ياقوتة سيالة والعسل مرة مهوعة أى متقيأة والغرض منه انفعال النفس لترغيبها فى شئ أو تنفيرها عنه * خامسها السفسطة وهى ماتألف من مقدمات باطلة شبيهة بالحق كقولنا فى صورة فرس فى حائط هذا فرس وكل فرس صهال فهذا صهال والغرض منها الايقاع فى الشكوك والشبه الكاذبة ويقال لها مغالطة ومشاغبة واستعمالها حرام بجميع أنواعها ومن أقبح تلك الانواع المغالطة الخارجية وهى أن يشغل المناظر الذى لافهم له ولا انقياد للحق فهم خصمه بمايشوش عليه ككلام قبيح ليظهر للناس أنه غلبه ويستر بذلك جهله وهو كثير فى زماننا بل هو الواقع فهذا النوع من القياس ينبغى معرفته ليتقى لاليستعمل الالضرورة له كدفع كافر معاند كالسم لايستعمل الافى الامراض الخبيثة ولم يرتب المصنف بين أقسام الحجة العقلية بل ذكرها على ماسمح به النظم وترتيبها على ماذكرته * ثم قال

(أجلها البرهان ماألف من * مقدمات باليقين تقترن * من أوليات مشاهدات
مجربات متواترات * وحدسيات ومحسوسات * فتلك جملة اليقينيات)

أقول أعظم هذه الخمسة البرهان وهو ماتألف من مقدمات يقينية بان يكون اعتقادها جازما مطابقا ثابتا لايتغير واليقينيات على ماذكر المصنف ستة * الاولى الاوليات أى البديهيات جمع أولى وهو ماحكم فيه العقل من غير واسطة تتوقف على تأمل كالسماء فوقنا والارض تحتنا * الثانى المشاهدات وتسمى الوجدانيات وهى ماتدرك بالحواس الباطنة من غير توقف على عقل كجوع الانسان وعطشه ولذاته وألمه * والثالث المجربات وهى ماحكم به العقل والحس مع التكرر كقولنا السقمونيا مسهلة والخمر مسكر * والرابع المتواترات وهى ماحكم بها العقل مع حاسة السمع كعلمنا بغزة والشافعى بسبب كثرة المخبرين بذلك الذين يؤمن تواطؤهم على الكذب * الخامس الحدسيات وهى ماحكم بها العقل والحس من غير توقف على تكرر كالعلم بان نور القمر مستفاد من نور الشمس أى الظن بذلك ظنا قويا * السادس المحسوسات وهى مايدرك باحدى الحواس الخمس الظاهرة التى هى السمع والبصر والشم والذوق واللمس وكلها فى الرأس خاصة به الا اللمس فانه يتعدى الى بقية البدن وبعضهم أدخل المحسوسات فى المشاهدات بجعلها شاملة لما يدرك بالحواس الظاهرة فعد اليقينيات خمسة ووجه حصر اليقينيات فى الستة أن المعنى اما أن يستقل العقل به فهو الاوليات أو لايحتاج اليه فهو الوجدانيات والمحسوسات أو يحتاج له ولغيره فهو التجربيات والمتواترات والحدسيات والعلم الحاصل من الثلاثة المتأخرة لايقوم حجة على الغير بسبب أنه قد لايكون له تجربة ولا تواتر ولا حدس لعدم مشاركته فى ذلك للمستدل قاله بعضهم * ثم قال

(وفى دلالة المقدمات * على النتيجة خلاف آت * عقلى اوعادى اوتوليد * أوواجب والاول المؤيد)

أقول فى افادة النظر الصحيح للنتيجة أربعة مذاهب * الاول ان النتيجة لازمة للنظر لزوما عقليا لاتنفك عنه بمعنى أن من علم المقدمتين امتنع أن لايعلم النتيجة فالعلم بالنتيجة لازم للمقدمتين كلزوم الرؤيا بالمرئى وهو مذهب امام الحرمين * الثانى أن العلم بالنتيجة عادى يمكن تخلفه عن النظر لان النظر مخلوق لله تعالى والعلم بالنتيجة يوجد عنده لابه وهذا مذهب الشيخ الاشعرى * الثالث أن العلم بالنتيجة متولد عن النظر بجعل النظر مقدور الناظر مباشرة فالنتيجة متولدة عنه كتولد حركة الخاتم عن حركة الاصبع وهذا مذهب المعتزلة البانين له على أصل مهدوم وهو أن العبد يخلق أفعال نفسه * الرابع أن النتيجة معلول للنظر وهو علة وهذا

مذهب

(قوله ماألف الخ) عطف بيان على البرهان أو خبر لمبتدا محذوف وشملت المقدمات فى كلامه الضرورية والنظرية والعقلية والنقلية على ماتقدم واعلم ان البرهان قسمان لمى وانى وذلك لان الحد الوسط لابد أن يكون علة للمطلوب ذهنا والا لم يصح الاستدلال ثم لايخلو فاما أن يكون علة فى الخارج أيضا بمعنى أنه سبب فيه كما فى قولك زيد متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط محموم ينتج زيد محموم فان تعفن الاخلاط بمعنى خروج الطبائع عن الاستقامة علة لثبوت الحمى فى الخارج كما هو علة له فى الذهن ويسمى البرهان حينئذ لميا لافادته اللمية التى هى العلة وسميت بذلك لانه يقال فى السؤال عنها لم واما أن لايكون كذلك كما فى قولك زيد محموم وكل محموم متعفن الاخلاط ينتج زيد متعفن الاخلاط فان الحمى ليست علة لثبوت تعفن الاخلاط فى الخارج بل الواقع العكس ويسمى البرهان حينئذ إنيا لافادته إنية الحكم أى ثبوته وسمى بذلك لانه يقال فيه ان كذا اه باجورى

مذهب الفلاسفة القائلين بتأثير العلة وهو باطل لان العلة لا تفارق معلولها والنظر لا يجامع النتيجة لانه ضد العلم فلا يجامعه * ثم قال

(خاتمة)

(وخطأ البرهان حيث وجدا * فى مادة أو صورة فالمبتدا
فى اللفظ كاشتراك أو كجعل ذا * تباين مثل الرديف مأخذا
وفى المعانى لالتباس الكاذبه * بذات صدق فافهم المخاطبه
كمثل جعل العرضى كالذاتى * أو ناتج احدى المقدمات
والحكم للجنس بحكم النوع * وجعلك القطعى غير القطعى
والثان كالخروج عن أشكاله * وترك شرط النتج من اكماله)

أقول الواجب فى صحة النتيجة الاحتراز عن الخطأ فى القياس والخطأ تارة يكون من جهة مادة القياس وتارة من جهة صورته والاول اما من جهة اللفظ أو من جهة المعنى أما من جهة اللفظ فكاستعمال اللفظ المشترك فى القياس فيشتبه المراد بغيره كقولك هذه عين أى شمس وكل عين أى تنبع الماء سيالة ينتج هذه سيالة وهو باطل لعدم تكرر الحد الوسط اذ محمول الصغرى غير موضوع الكبرى أو استعمال اللفظ المباين كالمرادف كقولك هذا سيف وكل سيف صارم ينتج هذا صارم وهو باطل من جهة جعل صارم الذى هو السيف بقيد كونه قاطعا مرادفا للسيف الذى هو الآلة المعلومة لا بهذا القيد وهو مباين له وأما من جهة المعنى فبأن تلتبس قضية كاذبة بقضية صادقة كقولنا الجالس فى السفينة يتحرك وكل متحرك لا يثبت فى موضع واحد ينتج الجالس فى السفينة لا يثبت فى موضع واحد والنتيجة باطلة من جهة جعل الحركة العرضية التى هى محمول القضية الاولى كالحركة الذاتية التى هى موضوع الثانية أو من جهة جعل النتيجة احدى المقدمتين بتغييرها كقولنا هذه نقلة وكل نقلة حركة ينتج هذه حركة وهذه النتيجة احدى المقدمتين ويسمى ذلك مصادرة عن المطلوب وهو مردود من جهة أن النتيجة ليست مغايرة للمقدمتين فلم يحصل علم زائد عليها أو من جهة الحكم على الجنس بحكم النوع كقولنا الفرس حيوان وكل حيوان ناطق ينتج الفرس ناطق وهو باطل من جهة الحكم على الحيوان الذى هو جنس بحكم الانسان الذى هو نوع أو من جهة جعل الامر الوهمى الغير القطعى كالقطعى كقولك فى رجل يخبط فى البحث وهو بعيد عن الفهم هذا يتكلم بالفاظ العلم وكل من يتكلم بالفاظ العلم عالم ينتج هذا عالم وبطلان النتيجة من جهة جعل توهم عالميته كالمقطوع بها وأما الخطأ الواقع فى القياس من جهة صورته فبأن لا يكون على هيئة شكل من الاشكال الاربعة كقولنا كل انسان حيوان وكل حجر جماد وقد تقدم التنبيه على أن هذا تكرار لزيادة الايضاح للمبتدى أو يكون فاقد شرط من شروط الانتاج المتقدمة للاشكال الاربعة كأن تكون صغرى الشكل الاول المشترط ايجابها سالبة أو تكون كبراه المشترط كليتها جزئية كقولنا فى الاولى لا شئ من الانسان بحجر وكل حجر جسم ينتج لا شئ من الانسان بجسم وهو باطل لفقد الشرط وهو ايجاب الصغرى وفى الثانية كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس ينتج بعض الانسان فرس وهو باطل لفقد الشرط وهو كلية الكبرى وقس على ذلك فقد أى شرط من شروط الاشكال الباقية * ثم قال

(هذا تمام الغرض المقصود * من أمهات المنطق المحمود
قد انتهى بحمد رب الفلق * ما رمته من فن علم المنطق
نظمه العبد الذليل المفتقر * لرحمة المولى العظيم المقتدر
الاخضرى عابد الرحمن * المرتجى من ربه المنان
مغفرة تحيط بالذنوب * وتكشف الغطا عن القلوب
وأن يثيبنا بجنة العلى * فانه أكرم من تفضلا)

أقول الامهات جمع أم وأم كل شئ أصله وتقدم مرادفة الاصل للقاعدة والمحمود الخالص من كلام الفلاسفة والعقائد المنابذة للشريعة والفلق الصبح ونظمه من النظم وهو الكلام المقفى الموزون قصدا وهذا النظم من بحر الرجز وأجزاؤه مستفعلن ست مرات والعبد المتصف بالعبودية وهى غاية التذلل والخضوع وليس

(قوله هذا تمام الخ) المتبادر أن اسم الاشارة عائد لما تضمنه كلامه فى قوله وخطأ البرهان الخ من القواعد وعليه فتمام بمعنى متمم وجوز بعض المحققين أنه عائد لما تضمنه كلامه فى هذا المتن من المسائل وعليه فتمام بمعنى جميع وفيه بعد لا يخفى وقوله الغرض أى ذى الغرض لان هذا المؤلف ليس غرضا لشئ آخر بل هو ذو غرض بمعنى أنه حامل عليه وذلك الغرض هو الرضا مع القبول كذا قالوا والظاهر أنه لا حاجة لادعاء الحذف لانه لاشك أن ما تضمنه كلامه من القواعد غرض له من التأليف فليتأمل (قوله المقصود) صفة كاشفة لان الغرض لا يكون الا مقصودا اه باجورى

للعبد وصف أشرف منها ولهذا قدم موصوفها على غيره ورحمة الله احسانه أو ارادة احسانه فهي من صفات الافعال على الاول ومن صفات المعاني على الثاني والمرتجى المؤمل والمنان فعال من المن وهو تعداد النعم وهو محمود من الله مذموم من الخلق والمغفرة الستر ومعنى احاطتها بالذنوب سترجيعها وكشف الغطاء عن القلوب عبارة عن زوال الران عنها والثواب جزاء العمل والعمل لاجل الثواب غير مذموم وان كان العمل لذات الله تعالى تعظيما له أكمل منه وقوله فانه أكرم الخ علة لقوله المرتجى الى هنا أى انما أملت منه هذه الامور لانه أكرم من تفضل بها وأفعل التفضيل ليس على بابه اذ الكرم حقيقة ليس الا له سبحانه ولا يخفى ما فى طلب المغفرة أولا وطلب الثواب ثانيا من التخلية والتحلية * ثم قال

﴿ وكن أخى للمبتدى مسامحا * وكن لاصلاح الفساد ناصحا * وأصلح الفساد بالتأمل
وان بديهة فلا تبدل * اذ قيل كم مزيف صحيحا * لاجل كون فهمه قبيحا
وقل لمن لم ينتصف لمقصدى * العذر حق واجب للمبتدى * ولبنى احدى وعشرين سنه
معذرة مقبولة مستحسنه * لاسيما فى عاشر القرون * ذى الجهل والفساد والفتون ﴾

أقول طلب المصنف متعطفا ممن نظر فى كتابه أن يسامحه من زلل وقع له فيه وأن ينصح فى اصلاحه وأن يتأمل فى ذلك ولا يعجل لان الغالب على المستعجل عدم الاصابة وتزييف الصحيح لقبح فهمه اذ لو كان فهمه حسنا لما استعجل ثم ان المصنف أمر أن يقال لمن لم يحاول الصواب أى المقصود من كلامه العذر حق للمبتدى متأكد ينبغى أن يلتمس له فانه ابن احدى وعشرين سنة ومن هذا سنه معذرته مستحسن قبولها خصوصا وهو فى القرن العاشر المشتمل أهله على الجهل والفساد والفتن والقرن مائة سنة وقيل غير ذلك * فان قلت قوله وكن لاصلاح الفساد الخ يغنى عن قوله وأصلح الفساد فما فائدة ذكره بعد * قلت انه لا يغنى عنه لان الاول أمر باصلاح الفساد والثانى أمر باصلاحه مع التأمل لا مع السرعة فمفاد الاول غير مفاد الثانى * ثم قال

﴿ وكان فى أوائل المحرم * تأليف هذا الرجز المنظم * من سنة احدى وأربعين
من بعد تسعة من المئين * ثم الصلاة والسلام سرمدا * على رسول الله خير من هدى
وآله وصحبه الثقات * السالكين سبل النجاة
ماقطعت شمس النهار أبرجا * وطلع البدر المنير فى الدجى ﴾

أقول أخبر المصنف أن تأليف هذا الرجز كان فى أول محرم سنة احدى وأربعين وتسعمائة من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام وتقدم معنى الصلاة والسلام الامان من النقائص والسرمد الدائم وتقدم معنى الآل والصحب وتقدم وجه تقديم الآل على الصحب وقوله ماقطعت شمس النهار الخ المقصود منه التعميم فى جميع الاوقات كما فى قوله فيما تقدم مادام الحجا الخ والابرج جمع برج وهو اسم لجزء من اثنى عشر جزأ من الفلك الثامن وهو مقسوم ثلاثين جزأ كل جزء يسمى درجة والشمس تقطع فى كل يوم درجة فتقطع الفلك فى ثلثمائة وستين يوما وهى عدد السنة الشمسية والبدر اسم للقمر ليلة أربعة عشر يوما من الشهر العربى والدجى جمع دجية وهى الظلمة * وهذا آخر ما أوردنا كتابته نسأل من وفقنا له أن ينفع به انه على ذلك قدير وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

﴿ تم بحمد الله طبع هذا الشرح * ويليه شرح العلامة الاخضرى ﴾

(قوله * وكان فى أوائل المحرم *) أى فى الازمنة التى هى أوائل المحرم وانما سمى الشهر المعروف بالمحرم لتحريم القتال فيه فى صدر الاسلام وقوله تاليف الخ فاعل كان بناء على أنها تامة كما هو المتبادر ومعنى التأليف ضم شئ الى شئ على وجه فيه ألفة بضم الهمزة ومراده بالرجز المنظوم من بحر الرجز الذى أجزاؤه مستفعلن ست مرات ولعل المراد بالمنظم تام النظام لا المنظوم والا لم يكن له فائدة بعد قوله هذا الرجز فليتأمل وليراجع (قوله * من سنة احدى وأربعين *) أى حال كون أوائل المحرم من سنة الخ أو حال كون المحرم من سنة الخ فقوله من سنة الخ حال من الاوائل أو من المحرم وقوله احدى وأربعين بدل أو عطف بيان لكن لابد أن يراد آخر سنى احدى وأربعين حتى يصح ذلك نعم على القول باثبات بدل الكل من البعض لا يحتاج الى ما ذكر اه باجورى